ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

محددات سلوك الفرد السياسي ورِهانات ممارسته في الليبراليات المعاصرة

أ.م.د. محمد صابر كريم
كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، العراق
البريد الالكتروني: muhamed.karem@univsul.edu.iq

الملخص

هناك جملة من المواقف يتولد لدى كل الفرد في ثنايا حياته بشكل عام، وحياته السياسية بشكل خاص، وهذه المواقف هي موجه نشاطات وأفعال الأفراد التي يشكل مفهوم السلوك السياسي. وهذا السلوك متجسد في أعمال وتصرفات متنوعة تجاه ما تحيط بالفرد من مؤسسات وأشخاص جماعات وبنيات أخرى، ونظرًا لأن المواقف السياسية تتحكمها جملة محددات مختلفة رئيسة، عليه فأن ممارسة الفرد لسلوكه السياسي يخضع بالأخرى لتلك المحددات التي تشكل الثقافة السياسية والمحيط الاجتما اقتصادي والأفكار والأيديولوجيات من أهمها.

في الإرتباط بواقع ممارسة الفرد لسلوكه السياسي في المجتمعات الليبرالية المعاصرة، ولا سيما المتقدمة منها، فإننا نجد بأن تلكم المحددات قد تحولت إلى رِهانات فعلية مقيّدة لهذه الممارسة، وسبب ذلك تكمن في أن الأنظمة السياسية السائدة فيها قد عملت ومنذ نشأتها على صياغة هذه المحددات على نحو يتفق ويخدم مصالح الطبقة الحاكمة فيها، مما ساهمت في جعلها ذات خصائص ومميزات غير مشجعة وغير بناءة لقسم كبير من أفراد مجتمعاتهم في ممارستهم لنشاطاتهم وفعالياتهم السياسية. لهذا نجد بأن الآليات الرئيسة لممارسة الحياة الديمقراطية في تلك الليبراليات ولا سيما الآلية الإنتخابية والاحزاب السياسية، بدل من أن تساهم في تعزيز وتقوية ممارسة أفراد هذه المجتمعات لسلوكهم السياسي بحيث تعمل على تنميته(هذا السلوك) في إتجاهه السليم كمشارك حقيقي وفعلي في إدارة شؤون مجتمعه بأبعادها المختلفة.

الكلمات المفتاحية: السلوك السياسي، الليبراليات المعاصرة، محددات السلوك، رِهانات ممارسة السلوك السياسي، الفردانية، الآليات الديمقراطية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

Determinants of the Individual's Political Behavior and Stakes of His Practice in Contemporary Liberalism

Asst. Prof .Dr. Muhamed Sabir Karem
College of Political Sciences, University of Sulaimani, Iraq
Email: muhamed.karem@univsul.edu.iq

ABSTRACT

There are several of attitudes which appear from the individuals through their life generally, and their political life especially. These attitudes are really the director of the individual activities and acts which informs the concept of political behaviors. This behavior is embodiment in various acts towards what surrounding the individuals by the individual, groups, institutions and the other structures, and due to the acts are ruled by several main different determiner, thus the individual's practice to his political behavior, as well as, have been submitted for those determiners which the political culture, social-economic environmental and the ideas and ideologies are the important ones.

In deal with the reality of individual political behavior practices in the Liberals contemporary societies, particularly those which knows as advanced type, we seen that these determiners had been converted to virtual staked chained these behaviors, thus due to that the prevailing political systems since they have been established, are working on shaped these behaviors in which that service and relevant to the interests of authoritarian classes, and thus participated in make their characterizes and attributes in form that being un-courage and un-constructive for the large segment of their individual political activities and acts practices. Thus we seen that the main mechanisms to practices democratic life in these liberals, particularly electoral and parties mechanism, instead they participate in promote individual practices to their behaviors in these societies in which it progressing these behaviors in form the health director in order to become the virtual and really participate in administrative their society affairs in its different dimension.

Keywords: Political Behavior, Contemporary Liberalism, Determinants Behavior, Stakes of Political Behavior Practices, Individualism, Democratic Mechanism's.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

ـ المقدمة

إن السلوك السياسي هو من المفاهيم المهمة في مادة العلم الاجتماع السياسي بشكل عام و النظم السياسية بشكل خاص، ذلك لأن هذا المفهوم يؤثر على طبيعة النظام السياسي في المجتمعات السياسية التي تتبع أنظمتها السياسية الأسلوب والمبدأ الديمقراطي في حكم وإدارة مجتمعاتهم، بمعنى أن سلوك الأفراد السياسي يقوم بتحديد نوعية النظام السياسي كأن تكون نظاماً تعددياً أو ثنائية حزبية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنَّ هذا المفهوم يرتبط أو له صلة وثيقة بالقرارات التي تتخذها وتصدرها النظام السياسي، سيما في الدول الليبرالية المعاصرة التي تتخذ من الديمقراطية منهجًا وأسلوبًا للحكم. ومن ثم فإنَّ السلوك السياسي وفي هذه المجتمعات تلعب دوراً كبيراً في تفعيل وتنشيط الحياة السياسية، ولهذا نجد بأنَّه عندما يكون السلوك السياسي لدى غالبية المواطنين في دولة معينة نشطة وفاعلة، سيما مع نظام الحكم، أو بعبارة أدق عندما لا يكون هناك إرتباط وثيق وديناميكي بين الأفراد من خلال سلوكهم السياسي ونظام حكمهم السائد، فعندها تتجه النظام السياسي والعملية السياسية نحو المزيد من الجمود و البرودة، بل نحو دخول في دائرة أزمة سياسية عميقة يدفعها إما إلى مراجعة نفسها وتصحيح أخطائها أو مواقع الخلل فيها، أو تضعها، في حالة عدم تبني الأولى، امام طريق مسدود وشلل تام في بنية النظام السياسي بشكل عام، عندها يصبح تفكيك الحكومة وإجراء الإنتخابات المبكرة من الحلول المطروحة، أو في حالة عدم حدوث ذلك، فتدخل الدولة في حالة من الدوامة السياسية من الممكن أن تضعف بنية نظامها السياسي برمتها ويعصف بالحياة السياسي فيها على نحو غير منتظر وهدام.

ـ إشكالية البحث

تعاني العناصر الرئيسة للعملية السياسية في الأنظمة السياسية الليبرالية بشكل عام والمعاصرة المتقدمة منها بشكل خاص، من تحديات ومعوقات عدة بحيث أصبح يضع تأثيراتها العميقة والمباشرة على البعد الديمقراطي لهذه الأنظمة بشكل واضح وجلي بحيث إن ممارسة تلك العناصر أصبح خاضعة لرهانات وقيود عدة باتت لا تكاد تنفصل عن مجمل الحياة السياسية فيها. ولعل السلوك السياسي للفرد ومحدداته الرئيسة في هذه المجتمعات يعد من أهم تلك العناصر التي يلعب دورها المهم والمؤثر بهذا الصدد، وبهذا فإن السؤال الرئيس لهذا البحث تتمثل في هل أن محددات سلوك الفرد السياسي المعاصر في الليبراليات المعاصرة وممارسته تعاني من تناقضات جمّة وإختلالات عميقة بحيث أصبحت تشكل رِهانات فعلية ومعيقة أمام مشاركته في العملية السياسية في هذه الدول، ومن هذا السؤال الرئيس تتفرع أسئلة أخرى منها:

1ـ هل ما تعانيه سلوك الفرد السياسي في الليبراليات المتقدمة من رِهانات قابضة له تجد جذورها في جملة القيم والمباديء التي أتت بها الحداثة والإنتاج الفلسفي للحركة الفكرية المصاحبة لها، أم إلى مصادر ومنابع رئيسة أخرى ومنها التطور التكنولوجي والتقني.

2ـ ما مدى الترابط بين أنماط محددات السلوك السياسي للفرد في الليبراليات المعاصرة والتحديات الرئيسة أمام تحقيق الديمقراطية فيها.

3ـ هل ما آلت إليه تناقضات التطبيق الديمقراطي في المجتمعات الليبرالية المتقدمة ومنذ نشأتها في العصر الحديث هي بمثابة عامل رئيس من وراء تبلور محددات السلوك السياسي للفرد فيها بحيث أصبحت هي الأخرى، أي هذه المحددات من الرِهانات الرئيسة التي تدفع بقسم كبير من مواطنيها من إتخاذ مواقف سلبية ومعادية للنمط الديمقراطي السائد في هذه المرحلة من حياة هذه المجتمعات المتقدمة.

ـ الفرضية

بالوقوف على ما تتضمنه سؤال هذا البحث الرئيسي والأسئلة المتفرعة منها، تشكل فرضية البحث الرئيسة في أن لمحددات سلوك الفرد السياسية في الدول الليبرالية المتقدمة إرتباط وثيق بالقيم والمباديء الفردانية التي حملتها الأيديولوجيا الليبرالية المنادية بالحرية الفردية، ومن ثم فإن إنعكاسات الإخفاقات التي تعاني منها السلوك السياسي للمواطن وممارسته تعود إلى رِهانات أساسية مكبلة للممارستهم لسلوك سياسي نشط ومجسد للعناصر الديمقراطية الرئيسة، وذلك من خلال العمل على جعل محددات هذا السلوك أكثر إرتباطاً وإنخراطاً في جوهر الظاهرة الديمقراطية المتمثلة في المشاركة الحقيقية للفرد في عملية إدراة شؤون مجتمعه.

ـ مناهج البحث

لقد تم إستخدام عدة مناهج أساسية للوصول إلى تحقيق فرضية البحث، فقد استفدنا من كل من المنهج التحليل النظمي لدراسة وتحليل طبيعة الوحدات السياسية في الدول الديمقراطية المتقدمة، والمنهج الوظيفي لمعرفة حقيقة المهام والوظائف التي تؤديها المؤسسات السياسية في هذه المجتمعات، والمنهج الوصفي لمعرفة واقع التصرفات

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

والممارسات لأفراد هذه المجتمعات.

ـ الخطة

تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين تضمان بدورهما مطلبين رئيسيين، فالمبحث الأول نتناول فيه الماهية النظرية للموضوع وذلك من خلال مطلبين رئيسيين الأول يبحث في الجانب النظري المفاهيمي لمفهوم السلوك السياسي، والمطلب الثاني يبحث في موضوع المحددات الرئيسة لسلوك الفرد السياسي، والمبحث الثاني الذي يحمل عنوان إختزالات ممارسة سلوك الفرد في الليبراليات المتقدمة، يبحث من خلال مطلبين رئيسيين، الأول خصص لبحث القيم الليبرالية ومُشكل ممارسة سلوك الفرد السياسي، والمطلب الثاني يتناول أبرز آليات إختزال ممارسة سلوك المواطن في تحقيق المشاركة الفعلية في عملية إدارة شؤون مجتمعه.

المبحث الأول: في الماهية النظرية لمفهوم السلوك ومحدداته

يعد مفهوم السلوك السياسي من المفاهيم الرئيسة والحيوية في واقع الحياة السياسية للمجتمعات السياسية الحديثة والمعاصرة، حيث ترتبط بها نشاط وعمل السياسي للأفراد سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لما يكونه ويضعه من نتائج مهمة ومؤثرة في عمل ووظيفة الظواهر السياسية الرئيسة الأخرى من ناحية، والمؤسسات السياسية الرئيسة في النظام السياسي لهذه المجتمعات.

المطلب الأول: في مفهوم السلوك السياسي

قبل الشروع في إيجاد أهم التعاريف حول مفهوم السلوك السياسي[1]، يستحسن الوقوف عند مفهوم السلوك وحده، ونشير إلى أن(أنطوني جيدنز) قد عرّفه بأنه عبارة عن المواقف التي تتطلب منا أفعالاً محددة، وهذه المواقف التي ننتقل منه وإليه هو أصل وجوهر الوحدات الأساسية للبنية الاجتماعية، فالمواقف المؤسسية بترتيباتها الأخلاقية والعملية هي التي تخلق إلتزامات الأفراد وقوتهم، وتخلق نشاطاتهم[2]. أما لدى(ماكس ويبر) فنجد إهتماماً واسعًا وأكثر عمقًا بمفهوم السلوك، فهو يتناول هذا المفهوم من خلال مفهوم الفعل الاجتماعي، فلديه " إن كلمة علم الاجتماع بالمعنى الغامض جداً المستعملة فيه هنا، يجب أن تُقصَد منها الإشارة إلى علم يُعنى بفهم تفسيري للفعل الاجتماعي ومن ثم بشرح سببي لمسيرته ونتائجه"[3]، وبهذا المعنى يكتب(جيدنز)"الفعل الاجتماعي أو السلوك هو ذاك الذي يرجع المعنى الذاتي الذي يتضمنه إلى فرد آخر أو زمرة أفراد. يمكن تحليل معنى الفعل إلى معنَيين: إما بالإشارة إلى المعنى الحسي الذي يعنيه الفعل بالنسبة للفرد الفاعل المعيّن، أو بالإشارة إلى نوع مثالي من المعنى الذاتي لدى فاعل مفترَض. لا يوجد في الواقع فاصل صريح بين الفعل الذي تَحدَّد بهذه الصورة، والسلوك الذي هو بصورة خاصة لا تفكيري أو آلي. تقع قطاعات واسعة من النشاط الإنساني المهمة لأغراض علم الاجتماع على هوامش الفعل الغني بالمعنى: يصدق هذا بصورة خاصة على السلوك من النوع التقليدي"[4].

لكن هناك حقل علمي آخر يُعنى بسلوك الفرد السياسي أكثر إهتمامًا من تلك التي لدى علم الاجتماع ونقصد به علم النفس السياسي، عليه فلا بد من تناول أفكار وإعتقادات مفكري و منظري هذا العلم البارزين بهذا الصدد. فقد تحول مفهوم الموقف عند باحثي هذا العلم إلى مفهوم"السلوكية"[5]، وذلك بقيامهم الإعتماد"على الجوانب الظاهرية

---

[1])تجدر الإشارة هنا إلى التعريف المعتمد لدى(يورغين هابرماس)حول مفهوم"السلوك"، إذ يكتب بإن"السلوك يحتوي مجموع القواعد العالمية للعدالة القابلة للتطبيق والحقوق والواجبات الصالحة عالمياً، والتي تتفوق على كل مفاهيم الخير".نقلاً عن: ميشيل روزنفيلد،"الحق والعدالة" مؤلف مرجعي، مجلة القانون وعلم السياسة، العدد (6)، السنة/ 2007، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص1361.

[2]) إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ت: د.محمد حسين غلوم، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، 1999، ص160.

[3])نقلاً عن: أنطوني جيدنز، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، ت:أديب يوسف شيش، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ص236.

[4]) المرجع نفسه.

[5])في الإشارة إلى"المدرسة السلوكية التي كان(جون واطسون –John Watson)،و من ثم كل من(إدوارد ثورندايك – Edward Thorndike ، وب.ف. سكنر– B.F. Skinner) من أبرز منظريها، وتقوم على نظرية المثير– الإستجابة stimulus-response". دايفد باتريك هوتون، علم النفس السياسي، ت: ياسمين حداد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015،ص ص67،68.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

لتصرفات الإنسان التي يمكن قياسها وملاحظتها، فالسلوكية ألهمت علم النفس السياسي في تلك الحقبة وتقوم على أن شخصية الفرد السياسية تتكوّن بتأثير المؤسسات المجتمعية المختلفة وما تتضمنه من مثيرات، وإستجابات، ودوافع، ومعززات،...، وينظر السلوكيون إلى العقل الإنساني كصفحة بيضاء، أو" لوح ألمس "(tabula rasa) يُمكن أن يكتب عليه أي شيء بإستخدام الإشراط البيئي{أي إنّه يمكن التحكم في السلوك من خلال التحكم في شروط البيئة المُحيطة} "[1].

مع ما تتمتع به مفهوم السلوك من أهمية في حياة الفرد الاجتماعية، إلا أنه لا يمكننا القول بأنه عبارة عن أشياء أو قيم مجرّدة، ذلك لأنّ" المعايير وقواعد السلوك العامة مترجمة في الممارسة (و)يستعملها في نهاية المطاف الأفراد في المواقف الخاصة لخدمة أهداف خاصة"[2].

ولدى(فليب برو)تتولد سلوك الأفراد في المجتمعات الإنسانية في إطار أحد البُعدَين الرئيسيين والمنعكسين لحالة التنظيم الخارجي الموجود، وهو البُعد المُتجَسِد في إطار الاجتما ــ ثقافي، وذلك عندما يكتب عن هذه النقطة من خلال الرجوع إلى جوهر عملية المراقبة الاجتماعية على الأفراد في المجتمعات السياسية، فهو يرى بأن هناك " تنظيمات خارجية، أي مجموعة قواعد إلزامية، يُدركها ذاتيًا الخاضعون لها بإعتبارها تفرض نفسها عليهم من خارج إرادتهم. وهي يمكن أن تكون ذات طابع قانوني: كالقوانين والقرارات التنظيمية، المكوّنة أحياناً لأنظمة قانونية حقيقية، بمعنى أنها تنظم مجموعة متماسكة ومترابطة من الحقوق والواجبات (نظام الوظيفة العامة..). ويمكن أيضاً أن تكون ذات طابع اجتماعي ـ ثقافي : كالعادات وقواعد السلوك، واللغات، والقيم والمعتقدات، وألخ.. . وهي تحكم قواعد الدخول في العلاقة مع الغير، وتحدّد، تبعاً للأوضاع الملموسة، ما يمكن ـ وما لا يمكن ـ فعله"[3].

بهذا الصدد يجب الإشارة إلى حقيقة أساسية تتجسد في أنَّ كل فرد أو إنسان يصدر عنه سلوك إجتماعي، أو بالأحرى يوجد السلوك الإجتماعي قبل أن يوجد السلوك السياسي، ذلك بسبب أنَّ الإنسان هو كائن إجتماعي قبل أن يكون كائناً سياسياً، إذ "كما أنَّ للإنسان ماهية، إلا أنَّ هذه الذات لا تتأكد إلا عبر الآخرين، أي من خلال العلاقات المختلفة القائمة في المجتمع الانساني الذي يعيش فيه"[4].

يتمتع السلوك السياسي لدى البعض ومنهم(صموئيل هانتنغتون)بأهمية كبيرة في عملية تكون المجتمعات السياسية بالغة التعقيد، فهو يكتب"الإجماع العام ـ Consensus Juris والمصلحة المشتركة ــ Utilitatis Communio، عاملان للمُتّحد السياسي، لكن ثمة عاملاً ثالثاً. لأن المواقف يجب أن تنعكس في السلوك، والمُتّحد لا يقتضي أي"إجتماع"، بل إجتماعاً نظامياً ومستقراً ومعززاً. بإختصار يجب أن يكون الإستقرار مؤسساتياً،...، بل إن المؤسسات هي التعبير السلوكي للإجماع الأخلاقي والمصلحة المشتركة"[5]. وبهذا يظهر لنا أهمية عنصر السلوك السياسي ليست فقط في الحياة السياسية وإنّما في المؤسسات السياسية السائدة في المجتمع.

أما بصدد أهم التعاريف لمفهوم((السلوك السياسي))،فنجد{د.صادق الأسود}يعرفه بأنَّه عبارة عن((مجمل العلاقات التي يدخل فيها الانسان مع الآخرين، أفراداً أو جماعات، وسواء أكانت علاقات تضامن أو علاقات صراع، وهي التي تدفع به إلى التفكير وإلى القيام بنشاط سياسي ينعكس بصورة مواقف وإتجاهات وميول سياسية))[6]. عليه يظهر من هذا التعريف بأنَّ الدخول في العلاقات ليست هو الشرط الوحيد لوجود السلوك السياسي و ولادته، إنَّما يجب أن تتبع أو تترتب على تلك العملية ــ عملية إقامة العلاقات مع الآخرين ــ تكوين مواقف وإتجاهات سياسية كإنعكاس لعملية فكرية ونشاط سياسي، إذ وتبعًا لذلك فإنَّه يجب أن يصاحب الخروج من دائرة العلاقات الإجتماعية في صيغتها القبلية أو العائلية أو حتى صيغة علاقات القرابة، ظهور عمليات

---

[1]) دايفد باتريك هوتون، المرجع السابق،ص ص67،68.
[2]) جورج بالانديه، الإنتروبولوجيا السياسية، ت:علي المصري، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت، 2007، ص53.
[3]) فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ت: د.محمد عرب صاصيلا، ط3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت، 2014، ص63.
[4])د.صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي، مكتبة السنهوري، بغداد، 1990، ص537.
[5]) صموئيل هانتنغتون، النظام السياسي لمجتمعاتٍ متغيرة، ت:سمية فلو عبود، ط2، دار الساقي، بيروت، 2015، ص19.
[6]) د.صادق الأسود، المصدر السابق، ص537.

ISSN Online: 2709-071X
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303 ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

التنافس بين الأفراد والجماعات تتبلور في إطار توجيه قرارات الجماعة تحقيقاً لمصالحها الخاصة، إذ تظهر حينئذ السلطة السياسية كنتيجة لتلك المنافسة وكإحتواء لها[1].

و فيما يتعلق بأصل الأهمية التي تحظى بها مفهوم السلوك السياسي في العلاقة بالممارسات الاجتماعية والسياسية في الحياة السياسية، نجد(آلان فينليسون –Alan Finlayson)يبحثها من خلال مفهوم"الأخلاق النقدية – Ethic critique"والتي تصفها بأنها "يرتبط بصورة مباشرة بالإلتزام الأصلي للوجود الاجتماعي لأي شخص، وبهذا فإن مطالبه ترتبط بتحليلات لأنواع من النزوات ــ fantasies ــ التي ينشأ لمجموعة من الممارسات السياسية والاجتماعية المعطاة من قبلها"[2]. في الحقيقة إن هذا الإعتقاد والتفكير لدى(فينليسون)والذي تقوم على ربط السلوك السياسي لدى الفرد بمدركاته الذاتية، يوصله إلى إستنتاج مهم بشأن تأثير هذه المدركات الذاتية على الممارسة السياسية للمواطن في المجتمعات الديمقراطية، إذ يكتب"إن أحاسيس ومدركات مجد الإنسان قد يُطرز سلوكه الديمقراطي بأكثر طاقة والحيوية، كالذي طرحته تلك الأحاسيس يُمكن أن يكون الشيء الذي عِبءُ إثباته للمواطنين، وفشله أكثر طبيعيًا، وفي نفس الوقت باهظًا أكثر من مقترحات اللامساواة من التي هي الآن بمثابة قضية"[3].

من خلال ما تم بحثه أعلاه حول مفهوم السلوك السياسي نتوصل إلى أنَّ هذا السلوك هي عبارة عن الأفعال والنشاطات التي يقوم بها الفرد أو الجماعات والتي ينتج عنها مواقف وميول وإتجاهات سياسية، عليه نرى بأنَّ هذا السلوك في الدول الليبرالية التي تطبق فيها الديمقراطية على مستويات جيدة ومتقدمة، ترتبط بجملة من المسلمات أو على علاقة بمقدمات منطقية لا يمكن تجاهلها أو غض النظر عنها، ذلك بسبب أنَّ هذه المقدمات هي بمثابة الضامن الفعلي والحقيقي لنشاط الأفراد السياسية، أو بعبارة أدق أنَّها بمثابة الأرضية الخصبة التي تتحقق عليها الحقوق السياسية والمدنية للفرد في تلكم المجتمعات، كحق حرية التعبير وتشكيل الاحزاب والمنظمات السياسية والنقابات وحرية التظاهر والنقد والصحافة والخ.. .

المطلب الثاني: في محددات السلوك السياسي

عندما نبحث في أهم المحددات الرئيسة من وراء سلوك الأفراد السياسية، ولا سيما في عالمنا المعاصر، فإنما نقصد من وراء ذلك تحديد أهم الضوابط والأطر الذي يوجه وينظم تصرفاتهم الأساسية، بحيث إن حدوث أي خلل أو إضطراب رئيسي وأساسي في هذا الأطر أو ذاك الضوابط يكون له أثره المباشر والعميق في السلوك السياسي القائم داخل حياة الفرد السياسية. وهناك أكثر من محدد رئيسي في سلوك الفرد السياسي المعاصر، سوف نبحث في أهمها لموضوع هذه الدراسة.

أولاً: الثقافة السياسية

نظراً للأهمية التي تتمتع بها مفهوم الثقافة السياسية تجاه مفهوم السلوك السياسي، نجد أكثر المفكرين والباحثين الأكاديميين المهتمين بدراسة الظاهرة السياسية ومكوناتها في المجتمعات المتقدمة يركزون جل نظرهم وإهتماماتهم الفكرية على هذا المفهوم، ولا سيما ونظراً لما تقوم بها من لعب دور مهم في تحديد وتوجيه السلوك السياسي للأفراد داخل الأنظمة السياسية بشكل عام والأنظمة الليبرالية المتقدمة بشكل خاص، فالثقافة السياسية وبوصفها إحدى أهم الظواهر الإجتما ــ السياسية في تلك المجتمعات فأن لها علاقة وثيقة تربط بينها ومفهوم السلوك السياسي، لذلك من الضروري التعريف بمفهوم الثقافة السياسية، ومن ثم توضيح تلك العلاقة التي تربطها بالسلوك السياسي.

إن البحث في مفهوم الثقافة السياسية تقود إلى البحث في البنية التكوينية لمفهوم الثقافة والتي تجدر بنا الوقوف عليها، إذ" تتشكل الثقافة من جملة من النماذج تتحكم بالأفعال المتبادلة في جماعة من الناس، تلك الجماعة التي يعرفها بالتحديد هذا التحكم. ولكن المجمل الثقافي المعرّف هكذا ينقسم دوماً إلى مجموعات ثانوية، تتشكل كل واحدة منها من نماذج الأفعال المتبادلة المتناسقة"[4].

---

[1])جورج بالانديه، المرجع السابق، ص54.

[2]) Alan Finlayson, Democracy and Pluralism, first published, Routledge, USA& Canada, 2010, p.38.

[3]) Ibid. p. 59 .

[4])موريس دوفرجيه،علم الاجتماع السياسي، ت:د،سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2001،ص88.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

في السياق نفسه فإن ما قام به{كليفورد غيرتز}من تحديد مفهوم الثقافة بأنَّها((نسق من العلامات، يعرفه أعضاء جماعة ما، ويستعملونه أثناء تفاعلهم فيما بينهم))[1]، لعله يساعدنا في توضيح نقطة مهمة بصدد العلاقة بين مفهومي الثقافة والسلوك، إذ إنّها يؤدي إلى"تفادي مخاطر النزعة السلوكية – Comportementalisme ــ ، لأنّ البناء السيموتيقي يسمح بالتمييز بكل الوضوح، بين الثقافة والسلوك، من منطلق أن الأولى تستخدم كنحو ــ grammarian ــ وكمبدأ مهيكل للثاني، فهي تحيل على التجريد، في حين يحيل السلوك على ما هو ملاحظ مباشرة، ثم إنّ الثقافة ترتبط بالتقاسم المشترك، أما السلوك فيرتبط بما هو متعدّد نزاعي"[2].

وفي الإطار نفسه، وكدلالة على مدى الإرتباط الوثيق بين مفهومي"الثقافة"و"السلوك" وكيف أن كل منهما تؤثر على الآخر بحيث جعلت من العلاقة بينهما بمثابة علاقة طردية، نجد(دارن بارني) يكتب" نستعمل كلمة "culture" للدلالة على أنظمة المعنى و"أنماط الحياة" التي تتمخض عن ممارسات البشر الاجتماعية الجمعية، وتعكس أولوياتهم وتوقعاتهم، وبالتالي تحدد أحكامهم وسلوكهم"[3]، وبهذا أصبحت للثقافة هناك " فهماً واسعاً يشمل سلوكيات ثقافية تسنّها مجموعة محددة من الأشخاص. ويشمل ذلك أية مجموعة من الممارسات الاجتماعية الروتينية كافة(أكانت مُمَأسَسَة أم لا)، وأي مجموعة من المثل العليا والقيم والعايير والمعتقدات والعادات والتقاليد، وأية مجموعة من التمثيلات الرمزية،...،ويمكن أن تُعتبر النظم الثقافية، من جهة أولى، نتاجًا للسلوك البشري والفعل الرمزي، أو أن تُعتبر، من جهة أخرى، تأثيرات محدِّدة وشارطة في تلكم السلوكيات والعمل الرمزي"[4].

إن أهمية ظاهرة الثقافة لدى علماء الإنثروبولوجيا(الثقافة ــ الشخصية)[5]،بشكل عام والثقافة السياسية بشكل خاص لموضوع السلوك السياسي، تكمن في حقيقة أن"الثقافات يمكن فهمها على نحو أفضل كأنماط متكاملة للتفكير والسلوك"[6]، وهذا ما يجسده وجهة نظر كل من(كارينر) و(لينتون) في أنّ الأشخاص الذين يترعرعون في كنف المؤسسات الثقافية السائدة والمهيمنة في مجتمعاتهم تكون لديهم خبرات مشتركة تؤدي إلى مفاهيم متشابهة بل حتى إلى تكوين نزعات نفسية مشتركة[7].

أما فيما يتعلق بتعريف الثقافة السياسية، فنجد(كيت ناش) وعلى أساس تحليل(ريموند وليامز – Raymond Willisms ــ تقوم بتحديد أربع إستعمالات لمفهوم(الثقافة السياسية)وهي" سياسة التمثيلات الثقافية، وسياسة الإنتاج الثقافي في التربية والإذاعة والسياسة التجارية مثلاً، وسياسة ما بعد الثقافة ومَن هُم مُهمّشون أو مستبعدون من إنتاجها، ثم سياسة المُمارسات الدالة التي تناقش عبرها الهويّات والعلاقات والقواعد الاجتماعية"[8]. الاجتماعية"[8]. ومما تجدر القول بهذا الصدد هو إن ما تتضمنه هذا التحديد الإستعمالاتي لمفهوم السياسة الثقافية المعاصرة هو ذلك التحول التي تشهده العناصر النشطة والرئيسة لمفهوم الديمقراطية ومنها المشاركة السياسية، وهذا التحول يبحثه(ناش)من خلال مقولة"نقلة نموذج"والتي تتضمن"حصولها في السوسيولوجيا السياسية، بعيداً عن نماذج المُشاركة السياسية التي مَركزها الدولة، وقاعدتها الطبقة، أو عدم المُشارَكة، وفي إتجاه فهم للسياسة مفيد بأنها قوة كامنة في الخبرات الاجتماعية، كلها"[9].

وبما أن الحديث عن الثقافة السياسية في يومنا هذا يجرّنا إلى ظاهرة معاصرة ومهمة بهذا الصدد وهي التقانة الشبكية الرقمية أي ما يعرف بـ"ثقافة الإنترنت"، إذ هذه الثقافة يعمل كأحد المحددات الرئيسة في مفهوم الثقافة

---

[1]) نقلاً عن: برتراند بادي، غي هيرمت، السياسة المقارنة، ت:د.عزالدين الخطابي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2013، ص77.

[2]) المصدر نفسه .

[3]) دارن بارني، المجتمع الشبكي، ت: أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص ص205،206.

[4]) المرجع نفسه، ص205.

[5]) وذلك للتميز عن علماء الأنثروبولوجيا الوظيفيين.

[6])ستانلي رينشون،جون دوكيت، علم النفس السياسي، ت:عبدالكريم ناصيف، ط2، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 2019، ص16.

[7]) المصدر نفسه.

[8]) كيت ناش، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، ت:د.حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2013، ص61.

[9]) المرجع نفسه.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

السياسية، وهي مبنية على أربع طبقات، ما تهم هذه الدراسة هي ثالثهما التي تعرف بـ(أعضاء الجماعات الإفتراضية) كما حددتها(مانويل كاستلز– M. Castells)[1] وهي عبارة عن "الثقافة التي إنبثقت من التشكيلات الاجتماعية التي تكوّنت على الانترنت من المستخدمين الأوائل، والتي نشأ معظمها من رحم الحركات الثقافية المضادة وأنماط الحياة البديلة التي ظهرت في أواخر الستينيات"[2].ونحن بصدد بحث مفهوم الثقافة السياسية فأنَّه يجرنا للحديث عن كل من مفهوم الموقف ومفهوم السلوك، ذلك وكما يرى البعض فأنَّه على الرغم من أنَّ السمات التي تتحدد من خلالها الثقافة السياسية تعود إلى المواقف وليس السلوك، لكن نرى بأنَّ معرفة المواقف السياسية تصطدم بصعوبات جمة بسبب انَّها ليست قابلة مباشرة للمُلاحظة، لكن بالإمكان إستنتاجها من السلوك من خلال منطق إرتدادي[3]. في موضوع العلاقة بين مفهومي الثقافة والأنماط السياسية، من الضروري الإشارة إلى نقطة مهمة تخص علاقة الأشكال الثقافية مع البنى السياسية التي تحكمها وتوجهها. إذ"إنَّ كل نمط ثقافي هو على علاقة مع نمط بنية سياسية. فالثقافة الرعائية ترتبط ببنية تقليدية غير مركزية إلى حد كبير.أما ثقافة الخضوع فتتعلق ببنية سلطوية ممركزة، في حين تتعلق ثقافة المشاركة ببنية ديموقراطية"[4]. هكذا يظهر أهمية الحديث عن هذه العلاقة بين تلك البنى وأنماطها السياسية، ولا سيما الأخيرة منها التي تفيد وتدخل مباشرة صلب موضوع دور السلوك السياسي في الأنظمة السياسية الليبرالية.

بناءً على ما تقدم نستنتج بأن تلك المميزات المهمة التي تتمتع بها مفهوم الثقافة السياسية في حياتنا السياسية بشكل خاص والحياة بابعادها المختلفة بشكل عام، دفعنا إلى أن نتخذها أحد أهم العناصر والعوامل المؤثرة على مفهوم سلوك الفرد السياسي المعاصر في هذه المجتمعات. إذ إن ما تلعبه الثقافة بشكل عام والثقافة السياسية بشكل خاص من دور أساسي، بوصفها أحد أهم المحددات المؤثرة لمفهوم سلوك الفرد السياسي، من دور رئيسي وفعال في توجيه هذا السلوك في المجتمعات المعاصرة، ولا سيما في الديمقراطيات المتقدمة، جعلتنا أن نعتبرها من المفاهيم الرئيسة والقيم الحيوية في الحياة السياسية وآلياتها الرئيسة.

ثانياً: المحيط الاجتماـ الاقتصادي

تجدر الإشارة إلى أنَّ مفهوم السلوك بشكل عام والسلوك السياسي بشكل خاص، يرتبط بمفهوم آخر حيوي ومؤثر في الحياة السياسية، وهو مفهوم النشاط الاجتماعي. فنرى{جورج بوردو}بهذا الصدد يقول"أنَّ إمكانية إخضاع كل النشاط الاجتماعي لمعايير عقلانية موضوعية تبقى مثاراً للجدل والخلاف"[5].

في سياق الدراسات أو ما تعرف بالأدب الماركسي غالبًا ما ترتبط مفهوم السلوك بمفهوم النشاط الاجتماعي، أو بالأحرى المحيط الاجتماعي، وذلك من خلال قناعة هذا الفكر بأن نشاط الفرد الاجتماعي إنّما تتم من خلال طبقته الاجتماعية، من هذه الحقيقة تقوم الماركسيين بتقيّد السلوك الاجتماعي للفرد بالظروف العامة لطبقته ومصالحها، حتى أن تلك المصالح مجرّدة، لكنها تصبح عينية في الحركة[6].

وبما أن الظاهرة السياسية تعمل وتوجد في محيط اجتماعي خاص بها، فهذا المحيط والذي يعرف بـ"النظام الاجتماعي" يشكل الإطار الحقيقي والواقعي لعمل ونشاط العناصر الرئيسة للظاهرة السياسية تلك، هذا ما يبحثه (جورج بالانديه)، وذلك عند رده على عمل(ديفيد إيستون) بخصوص العلاقة بين العمل الإداري والعمل السياسي، إذ يكتب" بأنه كان عليه أن يحفظ لمجموعة ((النشاطات التي تستدعي إتخاذ القرارات النافعة للمجتمع الكلي وأجزائه الكبرى))بتسمية النظام السياسي. وهكذا فهو يعرف السياسي على أنه شكل ما من العمل الاجتماعي، الشكل الذي يحقق إتخاذ القرارات وتنفيذها، ويعرفه على أنه حقل تطبيقي، أي"النظام الاجتماعي الأكثر شمولاً" أي" المجتمع بما هو كل""[7]. هذه الحقيقة في الواقع يقودنا إلى موضوع آخر له أهميته بهذا

---

[1]) وهو عالم الاجتماع الكاتالوني الذي مثلت مجلداته الثلاثة في دراسة الاقتصاد والمجتمع والثقافة في عصر المعلومات، مساهمة جادة في الكثير من الدراسات والأبحاث الأكاديمية المعاصرة ومنها أطروحة(دارن بارني) في المجتمع الشبكي.

[2]) دارن بارني، المرجع السابق، ص207.

[3])جان ماري دانكان، علم السياسة،ت:د.محمدعرب صاصيلا،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998،ص ص155،156.

[4]) موريس دوفرجيه، المرجع السابق،ص94.

[5])جورج بوردو،الدولة،ت: د.سليم حداد،ط1،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت، 1985، ص156.

[6])أحمد فقيه، أنثروبولوجيا سارتر والماركسية، دار الفارابي، بيروت، 2010، ص211.

[7]) جورج بالانديه، المرجع السابق، ص48.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

الصدد، ويتجسد لدى(جورج بوردو)في أنَّ الوظيفة السياسية عندما تحيط بجميع الوظائف الاجتماعية، فعندها ومن أجل تحققها يستوجب أن يوجد نظاماً سلوكياً لجميع التصرفات الفردية، هكذا فإنه لا يمكن ترك الوظيفة السياسية عرضة للعبة الدوافع الآنية المتولدة عن قوى بعيدة عنها، لأن هناك قانون داخلي للوظيفة تقود عملها. هذا القانون لا يمكن لمزاج حزب أو طبقة أن يحدد محتواه[1]. وفي هذا إشارة واضحة إلى دور الوظيفة السياسية في التحكم على جميع أو الجزء الأكبر من التصرفات الفردية، ذلك من خلال إحاطتها النشطة والفعالة بمفهوم الوظائف الاجتماعية.

لكن ما يشكل عقبة وتناقضًا في الربط بين إندفاعات سلوك الفرد والأطر الموجودة في واقع العمل السياسي في المجتمعات السياسية المعاصرة يتمثل في أن الأشخاص عند دخولهم مجرى العمل السياسي عليهم الإلتزام بالقواعد والآليات المتبعة التي تضعها وتتبعها الجماعة أو التنظيم التي تنتمون إليه كأعضاء ومؤيدين، وهذه الحقيقة تأتي من أن الطبيعة المؤسسية لتلك الجماعات والتنظيمات يفرض نفوذاً مباشرًا على البُعد المعرفي لهم، ويزداد هذا النفوذ كلما كانت الإمكانات المعرفية لهؤلاء الأشخاص في حالة الخضوع للإحتياجات العاطفية ولآليات حل الصراع الداخلي[2]. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن هناك من يعتبر المصلحة الذاتية من الدوافع الأساسية والرئيسة في هذا الصدد، فقد تستحوذ مثل هذا الرأي على مساحة بارزة لدى المختصين والباحثين بهذا الشأن، حيث يرون بأن" الفكرة التي تفيد بأن السياسيين والمقترعين لديهم مصالحهم الخاصة المميزة في الحياة السياسية فقد أصبحت اليوم راسخة وحلت محل أفكار أكثر مثالية حول ما يؤثر في الفاعلين السياسيين. وهذا ما من شأنه أن يمثل إنجازاً مهمًا من أجل الخيار العام أو((سياسة من دون رومانسية)) كما يسميها جيمس بوكانان"[3].

أما فيما يخص أطر وآلية العمل، المشار إليه أعلاه، وبوصفه نشاط إجتماعـإقتصادي مهم ورئيسي للإنسان، فإن تأثيراته على سلوك الفرد السياسي لا يتوقف عند حدود وجوب الإلتزام والخضوع للقواعد والبُعد المعرفي للجماعات والتنظيمات الداخلة فيه، بل هناك مستويات أخرى من التأثير أكثر عمقًا وأثرًا على سلوك الفرد السياسي، إذ إن عملية الإنضمام للهياكل التنظيمية (الأحزاب والقوى السياسية)تلك، تترتب عليه"إستقرار علاقات و موازين القوى داخل الجماعة على:1ـ سلوك فردي تميزي،2ـ سلوك مؤسسي تميزي،3ـ حوار أو خطاب مجتمعي دائم عن طريق تغذية أيديولوجية أو مواقف ومخططات"[4]. وهذه المسألة تعبر عنها الفكر الماركسي من من خلال علاقة الفرد بطبقته الاجتماعية وما تحتويها تلك من التزامات وترابطات،"فالفرد يرتبط ويعيش في جماعات ينتمي إليها، معظمها محلي ومعطى، يعني لا يعيش الفرد ذلك ببساطة! وكما يتضح من أمثلة الضغوطات التي يتأثر بها عامل المصنع سواء من جماعة الإنتاج(رفاقه)، أو من جماعة المسكن(البيئة)، فالجماعات تؤثر في أعضائها،...، فعلاقة الفرد بالجماعة يعبِّر عنه واقعه، فتلك العلاقة شبيهة بستار متوسط بين الفرد ومصالح الطبقة"[5].

لقد إنعكس التداخل الوثيق والمباشر بين ظاهرتي الاجتماعي والاقتصادي تأثيراتها على موضوع سلوك الفرد السياسي، إلى درجة أصبحتا من أهم محددات هذا المفهوم(السلوك السياسي)، وبهذا الصدد نجد(جوزيف شومبيتر – Joseph Schumpeter) يكتب" يتعامل التحليل الاقتصادي مع المسائل المتعلقة بكيفية تصرف الناس في أي زمان، وما هي المؤثرات الاقتصادية التي يسببونها بتصرفهم هذا، علم الاجتماع الاقتصادي يتعامل مع المسألة المتعلقة بالكيفية وصولهم إلى التصرف على النحو الذي يفعلون. وإذا ما حددنا السلوك الإنساني، على نحو كاف من الإتساع بحيث يتضمن الأفعال والدوافع والميول، بل والمؤسسات الاجتماعية ذات الصلة بالسلوك الاقتصادي كالحكومة على سبيل المثال، وتوريث المُلكية، والعقد، وهكذا دواليك، فإن تلك العبارة تنبئنا بكل ما يلزمنا"[6]. عليه يظهر بأن المؤسسات الموجودة في المجتمعات السياسية الحديثة والمعاصرة، ولا سيما الاقتصادية منها، قد

---

[1]) جورج بوردو، المرجع السابق، ص182.
[2]) د.ماجد موريس إبراهيم، سيكولوجية الديمقراطية،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2016، ص132.
[3]) ريتشارد سويدبرغ، مباديء علم الاجتماع الاقتصادي، ت: جهاد الترك، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ص298.
[4]) د.ماجد موريس إبراهيم، المصدر السابق، ص133.
[5]) أحمد فقيه، المصدر السابق، ص ص212،213.
[6]) نقلاً عن: ريتشارد سويدبرغ، المصدر السابق، ص62.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

ساهمت وبشكل كبير في وضع أطر وأنماط رئيسية للسلوك[1]، بحيث أصبحت تلك المؤسسات ومن خلال قوانين وقواعد العمل الخاصة بهم منشئًا لأشكال جديدة من السلوك خاصة بهم، كسلوك السوق وسلوك التجارة وألخ.. . وهذا يشير إلى عوضًا أن سلوك الفرد تتصدر من الفرد ذاته تجاه محيطه على هيئة مواقف وردود أفعال شخصية نجد بأن التطور الحاصل في الليبراليات المتقدمة، ولا سيما على الصعيد الحياة الاقتصادية، قد نتجت عنه بأن تصبح المؤسسات والشركات الاقتصادية الكبيرة والمؤثرة هي التي تقوم بتبلور وتكوين سلوك الفرد في هذه المجتمعات، ولا سيما سلوكه السياسي. وهذا ماسنبحثه فيما بعد في سياق النماذج والأمثلة الواقعية الخاصة بها.

ثالثاً: الأفكار(الأيديولوجيات): يمكن عد الأفكار أو الأيديولوجيات من المحددات المهمة والنشطة في الدول الليبرالية بصورة عامة، والدول الليبرالية المتقدمة بصورة خاصة، ونتناول هذا الموضوع من خلال الفكر الليبرالي ذاته، إذ ينظر هذا الفكر من زاويتين رئيسيتين لموضوع محددات الفرد في هذه المجتمعات تحت عنوان رئيسي(تصور الفرد السياسي)، الأول تتمثل في" الإطار العمومي، أي بصفتنا مواطنين، حيث إن حريتنا في هذه الحالة، تعني بأن هويتنا العمومية لا تتحدد بالغايات التي نسعى إليها في وقت ما، ومن حيث كون الأشخاص أحراراً، فإنهم ينظرون إلى أنفسهم((مستقلين عن أي تصور معين وما يتبعه من منظومة غايات)). والثاني هو الإطار غير العمومي، وفيها يجد الأشخاص أنفسهم محل ولاءات أو التزامات((يعتقدون أنه ليس بوسعهم فعلاً، أو قل لا يجوز لهم التجرد عنها وتقييمها بطريقة موضوعية، فقد يظنون ببساطة أنه يستحيل عليهم التنصل من بعض القناعات الدينية، الفلسفية، أو الأخلاقية، أو من بعض الولاءات والروابط المستديمة"[2].

في الأهمية التي يحظى بها الأفكار في تحديد سلوك البشر في حياتهم اليومية نأتي بآراء أهم مفكري علم الاجتماع الاقتصادي بهذا الصدد(ماكس فيبر)، إذ نجده يكتب"إن الذي يحكم سلوك الناس مباشرة هي المصالح المادية والمتصوَّرة، وليس الأفكار. ومع ذلك فإن((صور العالم))التي أحدثتها"الأفكار" تحدِّد،على غرار ما يقوم به عمال سكك الحديد، المسارات التي تُدفع الأفعال فيها بضغط من دينامية المصالح"[3].

وفقاً للمبدأ الليبرالي، فإنّ الدوافع الأساسية من وراء تصرفات الفرد في المجتمعات التي تتبنى نظامه السياسي الليبرالية أيدولوجيتها الرئيسة، تنحصر في حيزين رئيسيين،"الأول ما يسميه جون رولز في نظريته في العدالة ، المجتمع الخاص – private society ــ حيث يكون فيها للناس غاياتهم الخاصة، وكل منهم لديه القليل من الهَم أو ربما ليس لديهم على الإطلاق أي هَم بـ"صالح الآخرين"، وكل منهم أيضاً يفضل الخطة الأكثر كفاءة في إعطائه أكبر نصيب من الممتلكات. وهناك ثانياً، المجتمع جيد التنظيم حيث يتقاسم فيها الجميع مفهوم العدالة، ويدرك الناس حاجتهم إلى بعضهم البعض"كشركاء" يعي كل منهم أن نجاح وإستمتاع الآخرين يعد ضرورياً ومكملاً لنفعهم الخاص"[4].

فيما تقدم وبناءً على الإستنتاج الرئيسي المتمثل بأنَّ عنصري التفكير والثقافة والنشاط السياسي هما من العناصر المهمة في مفهوم السلوك السياسي، وكذلك وجوب هذين العنصرين بأن يؤديا إلى جملة من الإفرازات السياسية الرئيسة والمتجسدة في الموقف والإتجاه والميول، يمكن الوصول إلى القول بأنَّ مظاهر النشاط السياسي لدى المواطن أو الفرد في الديمقراطيات المتقدمة، إنَّما يكمن في المشاركة في العمليات الإنتخابية والإنتماء إلى الاحزاب السياسية وكذلك المساهمة في بناء المؤسسات السياسية والخ... . عليه يمكن القول بأنّ سلوك الفرد السياسي ومن خلال محدداته الرئيسة يلعب دوراً رئيساً في المواقف والقرارات الصادرة من نظام حكم معين، هذا إذا كان نظاماً يتمثل للمباديء والقيم الديمقراطية الحقة .

---

[1]) وكمثال على ذلك نذكر هنا ما يقوله أحد أقطاب الدوائر المالية العالمية(جورج سوروس – George Soros) بهذا الصدد" إن"العمليات" قد حلت محل"العلاقات" في تعاملات الناس مع بعضهم البعض".نقلاً عن:ريتشارد سينيت، ثقافة الرأسمالية الجديدة، ت:عبدالرحمن أيّاس، دار الفارابي، بيروت، 2008، ص38.

[2]) مايكل ج. ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، ت: محمد هناد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص312.

[3]) نقلاً عن: ريتشارد سويدبرغ، المصدر السابق، ص29.

[4]) ستيفن ديلو، تيموثي ديل، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ت: ربيع وهبه، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص549.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

المبحث الثاني: سلوك الفرد السياسي وتجاذبات آليات عمله في الليبراليات المتقدمة

تواجه السلوك السياسي للفرد في المجتمعات الليبرالية المعاصرة، ولا سيما المتقدمة منها، تحديات ومشاكل عدة، تكمن أصولها ومرجعها في الآليات الرئيسة للممارسته في كنه العملية السياسية، وهذه الآليات وبما أتت بها من تحدّيات ومشاكل للسلوك السياسي للمواطن في هذه المجتمعات، أصبحت في الواقع تشكل رِهانات فعلية ومباشرة على واقع ممارسة هذا السلوك. ذلك مع معرفة أن تلك الآليات لها منشأ قيمي ومبدئي تمكن في الإيديولوجيا الليبرالية ذاتها، وبعضها الآخر تكمن في طبيعة المؤسسات السياسية الرئيسة في الأنظمة السياسية التي جسدّت هذه الأيديولوجيا وقامت عليها.

المطلب الأول: المباديء الليبرالية و رِهانات ممارسة سلوك الفرد السياسي

لقد سادت قيم ومباديء الليبرالية مجتمعات الدول التي قامت فيها أنظمتها السياسية على أسس الفكر الليبرالي، ولا سيما تلك التي باتت تعرف بالليبراليات المتقدمة، ولعل المبدء الرئيسي التي رفعتها هذا الفكر وناضلت من أجلها في مرحلة الظهور والتكوين وصولاً إلى المرحلة الحالية التي تحولت إلى النيوليبرالية، هي الفردانية. في الواقع فإن الفردانية بوصفها مبدءً رئيسًا لليبرالية باتت تعد من أهم مؤثرات سلوك الفرد بشكل عام، وسلوكه السياسي بشكل خاص في تلك المجتمعات، بل وأصبحت إحدى أهم إشكاليات الموجودة أمام ممارسة الفرد لمهامه السياسية فيها .

سوف نبحث في هذا الموضوع من خلال أشكال القيم الإجتماعية في المنظومة الثقافية لدى مجتمع معين، إذ نجد{فليب برو}يتحدث عن هذا الموضوع من خلال "التباين الموجود في داخل نفس الثقافة، بين القيم العملية والقيم المُعْلَنَة"[1]، وفي توضيح لذلك ومن خلال الأمثلة الواقعية نجده في ثنايا آراء{كارن هورناي}، إذ يلجأ إلى بحث كيفية تأثير التناقضات الثقافية للمجتمع الأمريكي بهذا الشأن، فنراه يتمسك بما تراها{هورناي}من حقيقة"أنَّ المجتمع الأمريكي المعاصر يخترقه ثقافياً، تناقض ثلاثي، فالقيم التي تُعَلَّم هي قيم المثال الأعلى المسيحي للحب الأخوي والتواضع، لكن تلك التي تحكم الحياة الاجتماعية هي قيم المنافسة، و النجاح المادي والمهني، وهي قيم معاكسة بشكل مباشر،...، والخطاب الذي يحتفل بالحرية ومحاسنها تُكَذِّبه باستمرار الإكراهات من كل الأنواع التي تُثقِل على قدرة المبادرة لدى الأفراد"[2].

في الحقيقة أن ظهور ونشأة مفهوم الفردانية ترجع إلى الحرية الفردية،بوصفها إحدى أهم القيم الأساسية لليبرالية، إذ رأت، وعلى سبيل المثال، أبرز مؤسسي هذا الفكر[3]، بأن" أفضل ما يغذي الحرية الإنسانية، وما ينبثق عنها من تطوير للذات أن يتيح المجتمع للأفراد الحرية في تتبع إختياراتهم الخاصة داخل نظام يقيمونه سواء بأنفسهم أو بمساعدة الآخرين. في مثل هذه السياقات لا يتعرض الأفراد لتدخل من الدولة أو الأفراد الآخرين. ولعل ما يضمن هذه الآمال هو تأمين حريات أساسية معينة، تشمل على سبيل المثال لا الحصر حرية الضمير، وحرية التعبير، وألخ.."[4].

لعل موضوع كيفية تحويل الفردانية احدى المبادء الرئيسة لليبرالية إلى مُشكل رئيس في ممارسة سلوك الفرد في العملية السياسية في المجتمعات الليبرالية هو موضوع مهم وحيوي في دراسة موضوع تحقيق المشاركة السياسية للفرد في هذه المجتمعات. فكما يكتب(ألكسيس دو توكفيل – Alexis de Tocqueville)حول جوهر دلالة مفهوم الفردانية بأنها" هي إحساس هادىء ومتعقل يهيىء كل مواطن للإنعزال عن جموع أمثاله والانزواء مع أسرته وأصدقائه إلى حد يجعله بعد تكوين هذا المجتمع الصغير الكافي لإحتياجاته يترك طواعية المجتمع

---

[1]) فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ت: د.محمد عرب صاصيلا، ط3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت، 2014، ص223.

[2]) المرجع نفسه،ص223،224.

[3]) في الإشارة إلى(جون ستيوارت مل – John Stuart Mill).

[4]) ستيفن ديلو، تيموثي ديل، المصدر السابق، ص514.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

الكبير وشأنه"[1]. وبهذا المعنى نجد(بيرنارد ماندیفیل)يكتب" تسعى الليبرالية إلى إنشاء منظومة مؤسساتية تمكن كل فرد من تحقيق ذاته وحماية مصالحه بإعتباره عنصرًا مستقلاً عن المجموعة التي ينتمي إليها"[2].

في الواقع يُمكن عَد هذا الأصل الدلالي للفردانية لدى الليبرالية إحدى المنابع الرئيسة للمُشكل هذا المبدأ مع أهم آلية لتحقيق المشاركة السياسية للفرد في الدول الليبرالية بصورة عامة، والمتقدمة منها بصورة خاصة، فمن جهة على السطة السياسية في هذه الدول أن يبقي على قاعدة إنتماء الفرد للجماعة(والمتمثلة في مؤسسات الدولة)، ومن جهة أخرى عليها أن يُحافظ على إستقلاليته الشخصية(أي حريته المتجسدة في فردانيته). هذا ما نجده مسائل رئيسة للتفكير و البحث لدى مفكرين معاصرين، ومنهم(بريان باري –Brian Barry) عندما يكتب"إن إمكان التعارض بين إستقلالية الفرد من جهة، وإنتمائه إلى المجموعة من جهة أخرى، يفرض حل المفارقة من خلال مأسسة الإنتماء والإستقلالية في وقت نفسه، و(أشعيا برلين – Isaiah Berlin)من جانبه يكتب" تكون السلطة مُجبرة على الحفاظ على الحد الأدنى من الإنضباط للإنتماء الجماعي في سياق يوفَر الحد الأقصى من استقلالية الأفراد"[3].

تمثل واقع العلاقة بين مؤسسات النظام السياسي في الدول الليبرالية المتقدمة والمواطنين دليلاً ساطعًا وقويًا على حقيقة كيف أن هذه المؤسسات، ولا سيما الاقتصادية منها(المؤسسات المالية والشركات والمصانع الكبيرة)، تقوم بتعميق شرخ علاقة الفرد بتلك المؤسسات، فالمؤسسات الحديثة في المجتمع المدني لا تملك رأسمالاً اجتماعيًا[4] كبيرًا، حيث إنها تستقطب مستويات متدنية جدًا من الولاء. والسبب ليس صعب المنال، فحين يقول لك رب العمل إنك وحدك، وإن المؤسسة لن تساعدك حين تكون محتاجًا، فلماذا إذن تشعر بالولاء لها؟"[5].

إن الأصل الدلالي للفردانية تلك، المشار إليه أعلاه، تظهر واقع أحد أهم تناقضات التي تحملها الإيديولوجية الليبرالية، في الأنظمة السياسية التي قامت عليها، مع إحدى الأسس الرئيسة لأنظمتها هذه والتي تتمثل في الديمقراطية بوصفها أسلوبهم المفضل في العملية السياسية، فبينما تطلب الديمقراطية، ولا سيما النموذج السائد في هذه الليبراليات(الديمقراطية التمثيلية)، وجود أو تحقيق المشاركة الفعلية والحقيقية للمواطن الفرد في إدارة شؤون مجتمعه وذلك من خلال المشاركة في إنتخاب مؤسسات الحكم الرئيسة ورؤساء نظا الحكم، نجد بأن الفردانية المنتشرة لدى الفرد في هذه المجتمعات تعمل على تجذير تلك الإستقلالية المذكورة أعلاه.

لقد قامت الأنظمة السياسية في الليبراليت المتقدمة على تثبيت اقدام الفردانية من خلال أخلاقيات ومفردات شتى، وذلك كجزء من الإمتثال للقيم ومباديء الليبرالية وتحقيقها، ومن تلك الأخلاقيات يمكن الإشارة إلى الإستقلال الشخصي بوصفه مطلبًا وشعارًا رئيسًا وحيويًا لدى الفرد في هذه الممجتمعات، فمع أن النظام السياسي في الولايات المتحدة تعمل على بث روح الإستقلال الشخصي من خلال النظر إليها كشكل المعاصر للحرية الحقيقية، فقد تجسدت النشاط الاقتصادي فيها على المفهوم الجديد للحرية تقوم على الإستقلال الشخصي، وذلك بهدف تقوية أواصر العلاقة بين الفرد في هذا البلد مع مجتمعه، بجعل تلك الحرية عاملاً لتحقيق مجتمع حر متساوٍ[6]. إلا أن تلك الخطوات لم تتمكن من تحقيق أهدافها، إذ إنها لم تستطيع من الغور في الواقع العملي، فلا يزال هناك" مجتمعًا قائمًا على المساواة من الناحية النظرية في واقع الأمر. ذلك أن أناسًا كثيرين لا يزالون متروكين خارجًا، لا في مجالات تُركت من غير أن يمسها المبدأ الجديد، كالأسرة من ناحية ومزارع العبيد من ناحية أخرى، بل كان ثمة أيضًا، في غمرة الاحتفاء الذاتي الذي أحاط بالمجتمع الجديد، عمى إزاء الإخفاقات

---

[1]) دومينيك شنابر، كريستيان باشولييه، ما المواطنة، ت: سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ص279.

[2]) نقلاً عن:أيمن البوغانمي، الديمقراطية:بين سرديتها الإيديولوجية وواقعها الليبرالي، الباب(مجلة)، العدد(13)، ربيع 2019، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، ص33.

[3]) نقلاً عن: المصدر نفسه .

[4]) يقصد بمفهوم الرأسمال الاجتماعي.

[5]) ريتشارد سينيت، المصدر السابق، ص83.

[6]) تشارلز تايلر، المتخيلات الاجتماعية الحديثة، ت: الحارث النبهان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، بيروت، 2015، ص174.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

وإزاء الأشخاص الذين لم يتمكنوا من شق طريقهم إلى الثروة، بل وإزاء الأشكال الجديدة من التبعية الناشئة في المصانع المتنامية التي كان يعمل فيها أشخاص مهمشون"[1].

عليه يمكن القول بأن ذلك يبدو بمثابة محاولة لإنقاذ التراجع والتقوقع الخطير للفرد، في هذه الدولة ومثيلاتها من الليبراليات المتقدمة، من مجتمعه بشكل عام والعملية السياسية فيها بشكل خاص، أكثر من أن تكون تقوية وتمتين العلاقة بين الفرد والمجتمع ونظامه السياسي.

لقد باتت أنظمة الحكم في هذه المجتمعات تعرف بشكل جيد بأنه ونتيجة لقيامهم" بتسليم أمرهم للفردانية، صارت الوحدة الطبيعية فيها متآكلة من جراء إقتصار الإعتراف السياسي على إعتراف حصري بحقوق ذاتية محضة للفرد، فغدا مجتمعًا مصيره التفكك والتشرذم، ومن ثم الإستسلام لنوع جديد من التواصل تحكمه من دون منازع معايير الفاعلية الذاتية النفعية"[2]. إلا أن هذا لا يعني بأن النظام السياسي في هذه الدول قد فتحت الباب على مصراعيه لهذا الإعتراف السياسي الداعم للفردانية، ذلك لأن، وهذا يشكل بحد ذاته مُشكِلاً رئيسًا أمام تحقيق القيم والمباديء الليبرالية المذكورة أعلاه فيها، فهناك لم تزل تطبيق لتلكم القوانين والتشريعات التي تلزم على المواطن التضحية بطموحاته الذاتية في صالح المجتمع. هذا ما يؤكد عليه بشكل واضح ما قاله(جاك شيراك/ الرئيس الفرنسي الأسبق)في خطاب له عام(2003)"يجب علينا أن نؤكد من جديد، وبقوة، حيادية الخدمة العمومية وعلمانيتها. ويُفرض على الموظف ألا يُظهر معتقداته وآراءه الخاصة، إذ إن دوره يجب أن يُعن بخدمة الجميع وبالمصلحة العامة. وهذه هي القاعدة التي يستند إليها قانوننا، ذلك أنه لا يجوز أن يشتبه المواطن الفرنسي بسلوك ممثِّل السلطة العمومية على أنه يميزه أو يضر به إنطلاقًا من معتقداته الشخصية"[3].

في الواقع هناك العديد من الظواهر تؤكد ما للفردانية تلك من نتائج وإفرازات سلبية في المجتمعات الليبرالية المعاصرة تلك، ولعل ظاهرة العَزل أو الإنقطاع الإجتماعي أحد أهم تلك الظواهر بهذا الصدد، ففي تحليل له عن هذه الظاهرة فإن(ديدييه لابيروني) يتحدث عن الأشكال المتعددة لهذه الظاهرة في هذه المجتمعات، عندما يكتب" إن الأفراد المحشورين في المعزل محكومون بالصمت على الصعيد السياسي، فقدوا صلتهم بالمظاهر الاجتماعية الموضوعية لوجودهم الخاص، كما أن أحكامهم ومظاهر سلوكهم تكون مطبوعة بحنين ما، وفي هذا المتخيّل الفردي(الحنين)فحسب يمكن للحياتين الاجتماعية والأخلاقية أن تتطابقا، وبهذا فإن أحكام سكان المعزل تستند في الغالب الأعم إلى معايير وقيم منفصلة كليًّا عن الواقع الاجتماعي وعن التجربة التي يعيشونها[4].

لقد أصبح الفردانية كاهلاً حقيقيًا على عاتق الأنظمة السياسية في هذه المجتمعات الليبرالية، بل وبالاً عليها، فهي وبوصفها مبدءً ليبراليًا رئيسًا وحيويًا تتطلب وتوجب تحقيقها من قبل هذه الأنظمة، ولا سيما نظام الحكم فيها، ومن جهة ثانية، فإن مستلزمات وواقع العملية السياسية تستدعي الحفاظ على الجوهر والطبيعة الاجتماعية فيها. فما تقوم به في الواقع تلكم الأنظمة تتمثل في"تعميم إجراءات الحماية والتأمين التي تصدر في الواقع عن إستبدال المسؤولية بآلية تضامن تولّد تخفيضًا جزئيًا للمسؤولية الفردية وتصعيدًا للمسؤولية الجماعية،.، وهذا يلوح بقوّة الحنين إلى الشخص الممتليء، السابق لأيّ إعتبار نسبي، أي إلى الفرد المسؤول عن أعماله، والعائلة التي تحاسَب على أعمال ذرّيتها. وتجري إدانة مجتمع الأفراد: فحيث كانت الفردانية الملتزمة، سوف تبرز فردانية التملُّص والتفلّت والأنانية"[5]. وهذا ما يحمل في طياته حقيقة الطابع الأزدواجي للسياسة السائدة وإجراءاتها وإجراءاتها المتبعة في هذه الليبراليات، والتي حمل أكثر من مفكر معاصر إلى تحليلات تتلخص، أو"تشير إلى مفاعيل حقيقية مرتبطة مباشرة، بهذا القدر أو ذاك، بتراجع قدرة المؤسسات على إنشاء الصلات الاجتماعية للمخالطة التفاعلية. وكذلك تشير إلى تصوّر الضعف المتزايد في الإندماج الاجتماعي في المجتمعات الغنية، فرديًا مفرطًا وإفراطًا في الفردانية، مما يعطل المأسسة. لكن من الممكن أن نعزوه، على عكس ذلك، إلى ضعف

---

[1]) تشارلز تايلر، المرجع السابق، ص175.

[2]) سايد مطر، مسائل التعدد والإختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص124.

[3])نقلاً عن: المصدر نفسه، ص160.

[4])هوغ لاغرانج، نكران الثقافات، ت: سليمان رياشي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص248.

[5]) المصدر نفسه، ص260.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

في الاستقلالية وفي قدرة الأفراد على أن يَستدخلوا ويَضعوا بأنفسهم موضعَ التطبيق معاييرَ سلوكية محترمة من الآخر"[1].

ويشكل التطور العلمي ـ التكنيكي وما أفرزتها من نتائج اكتسحت جوانب الحياة المتعددة، ولا سيما الاجتماـ ثقافية، أيضًا عاملاً آخر لتعميق تلك الفردانية والذهاب بها إلى المزيد من العزلة ليس فقط على الصعد الاجتماـ الثقافي بل كذلك على الصعيد السياسي، فعندما نأخذ وعلى سبيل المثال دور وتأثير التقانة الشبكية في تلك العزلة تتبين كيف أن الأفراد" يفرون من المجتمع، إذ يزدهرون على التقانة، ويُصبحون من عبدة الأموال، وينحسر تفاعلهم مع العالم الحقيقي. فما الذي سيجبرهم على الإهتمام بالعالم ما داموا يعيدون تشكيله على صورتهم؟ إن رجال الأعمال العاملين على شبكة الإنترنت هم في الوقت نفسه فنانون وأنبياء وجشعون، لأنهم يخفون توحّدهم الاجتماعي وراء براعتهم التقانية"[2].

بناءً على ما تقدم يمكن التوصل إلى نتيجة رئيسة تقول بأن ظاهرة الفردانية وأبعادها المذكورة أعلاه، وما تمخضت عن عملية الأخذ بها كشعار وهدف مركزي في الليبراليات المعاصرة، قد أنعكست تاثيراتها بشكل قوي ومباشر على مفهوم سلوك الفرد السياسي، وكذلك سلوك الدولة ومؤسساتها الرئيسة في تلكم المجتمعات. فمن جانب أصبح هذا المبدأ الرئيس لليبرالية تعمل على الإتجاه بالفرد في هذه الدول إلى المزيد من الإستقلال الشخصي والتي نتجت عنها المزيد من العزلة للفرد عن المجتمع والكيانات والأطر الجماعية الموجودة، ومن جانب آخر فإن الدولة الليبرالية وأنظمتها السياسية عملت الكثير من إجراءات من خلال المواد الدستورية والقرارات والتشريعات الصادرة عن مؤسسات الحكم فيها لكي تحافظ على البنية المجتمعية فيها والكيانات والأطر الجماعاتية وذلك تحت مسميات شتى كالمصلحة العامة والخدمة العمومية والخ.. .

المطلب الثاني: آليات ممارسة سلوك المواطن السياسي وتقيداتها في الليبراليات المتقدمة

لقد أوجد النضال من أجل بناء أنظمة ديمقراطية والحريات المدنية وحقوق المواطن التي أعقبت التغييرات والتطورات المصاحبة للأنوار الفلسفية والحداثة في المجتمعات التي تطلق عليها الليبراليات المعاصرة، عدة آليات لممارسة المواطن في هذه المجتمعات لأهم مطلب ضمن حقوقه السياسية المتمثلة في المشاركة السياسية، حيث قامت الأنظمة السياسية فيها بتنظيم أشكال وأساليب تلك الممارسة في إطار آليات محددة، سنبحث في أهمها.

أولاً: المشاركة الإنتخابية: مع أن الأنظمة السياسية في الدول الليبرالية قد إعتمد مبدأ الإنتخاب بوصفه مبدءً رئيسًا لإنتخاب الهيئات والمؤسسات الرئيسة فيها، لا بل وقد جعل من هذا المبدأ عنصرًا وآلية رئيسة لممارسة الظاهرة الديمقراطية فيها، إلا أن تطبيق هذه الآلية في الواقع تشوبها إختلالات وتناقضات أخذت طابعًا ومحتوى إنعكس بشكل سلبي على طبيعة ونمط ممارسة الفرد لسلوكه السياسي في هذه المجتمعات لهذا العنصر الديمقراطي المهم والحيوي.

لقد كانت الإنتخاب من أولى المباديء والعناصر التي رافقت ظهور الديمقراطية الحديثة (التمثيلية)، إذ إنّه وإلى نهايات القرن الثامن عشر كانت النظرة السائدة تشير إلى أن الحكم الديمقراطي أو الجمهوري تعني حكم الشعب، وهذه العملية(عملية الحكم)كانت تتطلب إجتماع أفراد الشعب في وسط المدن للتصويت على القوانين والمراسيم وسياسات الدولة[3]، في الواقع إن ذلك تشير إلى أن الديمقراطية الحديثة بدأت بملازمتها الرئيسة، أي عملية الإنتخاب. وبصدد أهمية هذه العملية، وبوصفها عنصرًا أساسيًا للديمقراطية، ومن ثم إلى موضوع حرية وحقوق المواطنين، نشير إلى أنها تهدف إلى"عدم فسح المجال لظهور سلطة سياسية قوية وذلك من أجل الحفاظ على حرية المواطنين"[4].

مع الحقيقة الأعلاه بصدد هذه الآلية، إلا إنه لا يمكننا البحث في معرفة أهمية الآلية الإنتخابية تجاه سلوك المواطن السياسي، لا سيما في المجتمعات الليبرالية المعاصرة دون معرفة أهم النظريات العاملة بهذا الصدد، والتي نبحث أهمها في الآتي[5]:ـ

---

[1]) هوغ لاغرانج، المصدر السابق، ص261.
[2]) دارن بارني، المرجع السابق، ص208.
[3]) روبرت أ.دال، عن الديمقراطية،ت: سعيد محمد الحسنية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،2014، ص117.
[4]) موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسيةوالقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى،ت:د.سعد جورج،ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص57.
[5]) دايفد باتريك هوتون، المرجع السابق، ص258.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

1– الموقفية – Situationism التي تذهب إلى أن التنبؤ الدقيق بسلوك الإنتخاب يمكن أن يُبنى على معرفتنا بالمستوى الاقتصا-الاجتماعي للناخب، ودينه، ومكان سكنه وغير ذلك من خصائصه الاجتماعية، فكانت تنظر إلى الإنتخاب على أنه دالة البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الناخب، كما تنظر إلى الناخبين على أنهم يتقبلون الأوضاع الاجتماعية التي يجدون أنفسهم فيها بسلبية.

2– النزوعية – Dispositionism والذي جاء بعد الأول في الـ(1960)، وتقوم على أن الموقف ليس كل شيء، وإن الإختيار الإنتخابي لا يتحدد بالوضع الاجتماعي أو الاقتصادي فحسب، ذلك لأن معظم الناخبين يطورون مع الوقت رابطة عاطفية طويلة الأمد، أو نزعة، نحو حزب سياسي معين في خلال فترة تكوّنهم الحزبي أو فترة مراهقته. ولهذا يطلق على هذه النظرية بالتماهي الحزبي – party identification approach ويرى بأن السلوك الإنتخابي يكون نتيجة لتفاعل قوى نزوعية طويلة المدى(أبرزها الولاء الحزبي)وقوى نزوعية أخرى قصيرة المدى(تتمثل في ردود فعل الناخب للقضايا الراهنة)إضافة إلى تقويم المرشح لهذه القضايا، كما يُصوّر للناخبين، والقوى الحزبية التي تحكم مواقف الحزب من مختلف القضايا.

3– الإتساق المعرفي، وتفترض بأن الناس لا يحبون التصرف بشكل يتناقض مع إعتقاداتهم، أو أن يكون لديهم إعتقادات لا تنسجم في ما بينها، أو أن يواجَهوا بمعلومات تتعارض مع تلك الإعتقادات.

إن أهمية الآلية الإنتخابية في الحياة السياسية، ولا سيما في الدول الليبرالية المتقدمة، رجع إلى إنّها تعد واحدة من أكثر طرق تشكيل البنى السياسية شيوعًا في هذه الليبراليات، ولا سيما إذا عرفنا بأن أهم المكونات البارزة في العملية الإنتخابية، تصويت المواطن الفرد[1]، هي واحدة من أبسط الأعمال السياسية التي تجري بين الحين والآخر، ويعطي المواطن فيها تأييده لمرشح أو حزب سياسي معين[2]. لكن عند بحث واقع العملية الإنتخابية في هذه الدول نجد بأن أهميتها تلك تخللتها شوائب ونواقص كثيرة وكبيرة في الوقت نفسه، وهذا مما أدى بها إلى أن تؤثر على ممارسة المواطن الفرد لسلوكه السياسي المذكورة اعلاه. فالسلوك الإنتخابي تمثل وتجسد نشاطًا وعملاً للمواطن في هذا الحقل بحيث يمكنه من لعب دوره في عملية إدراة شؤون مجتمعه، تلك العملية تنتج عنها ميولاً ومواقف معينة، تحدد بدورها سلوكه السياسي على صعيد المجتمع كله. لكن بدل من أن تحقق هذه الآلية جدواها وأهدافها الرئيسة على صعيد عملية مشاركة الفرد في الحياة السياسية عامة، وعملية صنع وإصدار القرارات التي عن طريقه تدار شؤون مجتمعه خاصة، نرى عكس ذلك إذ إن هناك"تراجع معروف في الإقبال على الإنتخابات الوطنية خلال العقود الثلاثة الماضية[3]. فمن أعلى نقطة له نسبيًا في مطلع الستينيات، تدهور إقبال الناخبين على الإنتخابات بحلول عام(1990)على حوالي ربعه، وتخلى عشرات الملايين من الأمريكيين عن الإستعداد الذي كان يبديه ذووهم للمشاركة بأبسط أعمال المواطنية"[4].

في الواقع ترجع جذور التقيد الإنتخابي، أو بالأحرى كون الآلية الإنتخابية تقيدًا على سلوك الفرد السياسي في الليبراليات المتقدمة، إلى تاريخ نشؤ هذه المجتمعات، فقد تجلت الخاصيّة المفارقة للمسار الغربي نحو الحداثة الديمقراطية، ومنذ بداياتها، في منطق الحكومة التمثيلية المشروطة بدفع ضرائب حق الإنتخاب، وهو الشرط الذي تمّ إقراره في بريطانيا العظمى منذ القرن الـ(18). حيث إعتبرت الدولة فيها بأنها مجرد مؤسسة اجتماعية، تابعة للمجتمع مثل باقي المؤسسات، فإنها إقتضت بشكل أكبر، أن المواطنة لن تكون إلا في متناول أولئك الذين دعاهم الطهرانيون الإنجليز بالأشخاص المستعدين بشكل جيّد(Well Affected)، بفضل ثروتهم أو أخلاقهم. أما 'غير المستعدين بشكل جيد'، أي الطبقة الخطيرة(classes dangerous)، فيجب إقصائهم"[5].

---

[1]) في الحقيقة أن أصول هذا الحق تجد جذوره في أفكار المفكرين الليبراليين الأوائل ومنهم(توماس بيان – Thomas Paine)عندما يكتب" أن حق التصويت لإختيار الممثلين هو الحق الأساسي الذي يحمي الحقوق الأخرين، وحرمان الإنسان من هذا الحق يُعتبر بمثابة إستعباده، لأن العبودية تشمل الخضوع لإرادة الآخر، ومن لا يملك حق التصويت في إنتخاب الممثلين ينطبق عليه هذا الوصف".نقلاً عن: لاري دايموند ومارك ف. بلاتنر، الديمقراطية – أبحاث مختارة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2016، ص129.

[2]) جابريل إيه ألموند و جي بنجهام باويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر،ت:هشام عبدالله،ط1،الدار الأهلية للنشر والتوزيع،عمان،1998،ص81.

[3]) في الإشارة إلى العقود(1970،1960، 1980) للمشاركة الإنتخابية للمواطن في الولايات المتحدة الأمريكية.

[4]) لاري دايموند ومارك ف. بلاتنر، المصدر السابق، ص193.

[5]) برتراند بادي، غي هيرمت، المرجع السابق، ص ص265،266.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

مع معرفة أهمية تلك المساهمات للآلية الإنتخابية في الحياة الديمقراطية بشكل عام، وممارسة المواطن لسلوكه السياسي بشكل خاص، لكن في الواقع تعمل الآلية الإنتخابية في تقيد ممارسة سلوك المواطن السياسي في الليبراليات المعاصرة من خلال عدة طرق، منها وجود ظواهر إنتخابية تحولت فيما بعد إلى أنماط سائدة في الحياة السياسية في هذه الليبراليات، وتمثل(ديمقراطية قيادة استفتائية)أحد أهم تلكم الظواهر، فقد تمخضت عن سيادة هذا النمط الإنتخابي ظهور سلوك سياسي للفرد مقيّد في هذه المجتمعات، إذ إن هذا النوع من الديمقراطية باتت تدريجيًا غير قابلة للتميز عن شكل من أشكال التصويت المباشر بالثقة (أو عدمها) بين الحين والآخر للحكومة، وبهذا تسمى بـ"القيادة" لأن الرِهان في مثل هذه الإنتخابات كان على مدى شعبية وصدقية مجموعات معينة من القادة[1]، أي نخب سياسية[2].

وتشكل القوانين الإنتخابية السائدة في الدول الليبراليات المعاصرة من جانبه، عاملاً آخر من وراء تقيّد سلوك الفرد السياسي فيها، ففي كل من فرنسا وبريطانيا(على سبيل المثال)لا الحصر، نجد بأن للنظام الإنتخابي السائد فيهما دور مهم ورئيسي في تحديد سلوك الفرد الناخب بل وقولبته بإتجاه معين، فالنظام الإنتخابي في بريطانيا، حيث إنه يكرس الأغلبية السائدة في الدورة الأولي والوحيدة من الإقتراع[3]، يقوم على أن يكون الناخب الحريص على القيام بتصويت مفيد مدفوعًا بقوة للإختيار بين مرشحي تلكم الحزبين الرئيسيين وحدهما، ذلك لأن فرصة الأحزاب الأخرى في الحصول على الأغلبية النسبية ضعيفة جدًا[4]. هذا في الحقيقة تشير إلى أن هذا النظام(القائمة الفردية)يحول دون قيام المواطن الناخب في هذا البلد من القيام بممارسة حقه الإنتخابي(سلوكه السياسي) بشكل حر، إذ إن الناخبين البريطانيين يضطرون إلى عدم إعطاء أصواتهم إلى مرشحين مستقلين، ذلك لعدم تمكن المرشح المستقل فيها من الدخول إلى مجلس العموم(Common House) إذا لم يكن مرشحًا لأحد الحزبين الرئيسيين[5] فيها(حزب المحافظين وحزب العمال)[6]. وفي"(فرنسا)حيث إن الدورة الثانية، بعد أن سمحت فيها الدورة الأولى بإجراء تصويتٍ أولي يُعَبّر عن الإختيار الذي يُفضِّله الناخب او يميل إليه، في حين يظهر في الدورة الثانية، منطق التصويت المفيد"[7]. عليه يمكن القول بأن للنظام الإنتخابي السائد في هاته البلدين، دور كبير كبير في جعل المنافسة الإنتخابية ومن ثم المنافسة الديمقراطية فيهما محصورتين وغير نشطين، وهذه الحقيقة تدل على أن المواطن الناخب في مثل هذه المجتمعات يوجه بل ويُمارس سلوكه السياسي في الواقع وفقًا لِما تفرضه عليه منطق النظام الإنتخابي السائد فيها.

مع ما للآلية الإنتخابية تلك والمتبعة في الليبراليات المعاصرة من دور بناء في دعم أواصر النموذج السائد من الديمقراطية التمثيلية، وهذه العملية تفتح مجالاً واسعًا للمواطن الناخب في أن يُمارس دوره الفعال وتأثيره القوي في أنظمة الحكم السائدة في هذه المجتمعات، إلا أن هناك وكما يكتب(بيار روزنفلون)"أزمة تمثيلية يعبّر عنها بجلاء ما ينتاب الناس، في الديمقراطيات الراسخة اليوم، من شعور بالغبن لقصور المؤسسات التمثيلية والمسؤولين المنتخبين والاحزاب السياسية عن التعهد بحلّ مشاكلهم والوقوف إلى جانبهم، ممّا عمّق الهوة بين الممثلين والناخبين، إحساس مستفحل بأن الإقتراع لم يعد يبلّغ صوت الناس، وهو ما نجد له صدى في الدعوات المتواترة للإستعاضة عن الديمقراطية التمثيلية الليبرالية بصيغ أخرى للتعبير عن الرأي، مثل العرائض، أو الإستفتاءات الشعبية، أو الحركات الإحتجاجية التي تتخذ أشكالاً عنيفةً أحيانًا مثل"حركة السترات الصفراء" في فرنسا"[8]. لكن مع إن هذه التأثيرات الإيجابية للآلية الإنتخابية فتح باب المشاركة السياسية من خلال تمكنه من ممارسة دوره النشط تلك، إلا أن حصر المنافسة الإنتخابية وكذا الديمقراطية، قد أديا إلى بروز ظاهرة معاكسة

---

[1]) يمكن بهذا الصدد الإشارة إلى عملية إنتخاب كل من(دونالد ترامب/2016)و(تريسا ماي/2016) و(إيمانوئيل ماكرون/2017).

[2]) ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، ج2، ت:فاضل جتكر، معهد الدراسات الاستراتجية، بغداد- بيروت، 2007، ص300.

[3]) في الإشارة إلى بريطانيا.

[4]) فليب برو، المرجع السابق، ص310.

[5]) وكذلك الأحزاب والقوى السياسية التي بإستطاعتهم الحصول على الأصوات الكافية للدخول إلى برلمان هذا البلد.

[6]) أحمد محمد إبراهيم السويلم، دور الاحزاب السياسية في الإنتخابات البرلمانية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية، ص154.

[7]) فليب برو، المرجع السابق، ص ص310،311.

[8]) نقلاً عن: الباب(مجلة)، العدد(13)، المصدر السابق، ص7.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022
العدد (18) ديسمبر 2022

لها، أو بالأحرى نتائج معاكسة لها، ومن أهمها هي ظاهرة إبتعاد المواطن في هذه الليبراليات عن عملية التصويت لإنتخاب مؤسسات الحكم الرئيسة، هذا ما يؤكده(ميشال هاستينغ)عندما يكتب" إن وجود مظاهر الريبة، الإحتجاج، الإنسحاب، خيبة الأمل والخيانة، تظهر صورة مواطن جديد ناقد أكثر فأكثر وساقطٍ في"نزعة كلبية ـ Cynisme ـ"مُتنامية، وداخل في حالة إنفصال مع الممارسات الديمقراطية الأكثر تقليدية"[1].

إن ما تم بحثه أعلاه بخصوص الآلية الإنتخابية وتأثيراتها على سلوك الفرد السياسي في الدول الليبرالية تلك، والمذكورة أعلاه، تظهر ما لعملية الإنتخاب من أهمية في موضوع السلوك السياسي للأفراد ـ المواطنين ـ في الأنظمة الليبرالية المعاصرة من خلال ما تضعه أو تكونه مراحل وإجراءات هذه العملية من آثار رئيسة على سلوك ورأي المواطنين هذا.

ثانياً: الأحزاب السياسية

تعد الاحزاب السياسية إحدى الآليات التي تلعب دورًا رئيسًا ومهمًا في تقيّد ممارسة سلوك الفرد السياسي في المجتمعات الليبرالية المعاصرة، إذ إن هذه المؤسسة السياسية يشكل آليات فعالة وحيوية التي تعمل بشكل مباشر ومؤثر على تحقيق عملية الإتصال فما بين المواطنين وأنظمة حكومهم. ففي هذه الليبراليات تؤدي الآلية الحزبية ذلك الدور من خلال عدة وسائل، تشكل الإيديولوجيا أهمها في هذا الصدد، فالإيديولوجيا وبوصفها عنصرًا ومقومًا مهمًا للأحزاب السياسية يشكل عاملاً مقيّدًا للممارسة السلوك السياسي للمواطن في هذه المجتمعات. هذا ما يؤكده{موريس دوفرجيه} عندما يكتب" تقوم الأحزاب أولاً بتأطير أيديولوجي للناخبين. لا يُمكن الإستغناء عن دور الأحزاب السياسية، كي يعرف الناخبون بشكل واضح السياسة التي يرغبونها، والتي تحدد التفويض الذي يوكلونه إلى مُمثليهم. أعداء الأحزاب يتهمونها بتلقين الجماهير الشعبية أفكارًا مصطنعة، لم يكن بإستطاعتها إكتسابها بنفسها"[2].

يظهر من ذلك بأنَّ الإيديولوجيا وكمحدد مهم في هذا الشأن تقف من وراء دخول الأفراد والجماعات في النشاط السياسي من خلال مدى تأثيرها عليهم، ذلك لأنها تبين لهم وبصورة واضحة بأنَّ تحقيق مصالحهم الفردية والطبقية إنَّما يتحقق من خلال القيام بنشاطاتهم السياسية، والتي وكما بينا في السابق إنَّها ـ أي النشاط السياسي ـ عنصر مهم ورئيسي في السلوك السياسي.

إن ذلك الدور الحيوي الذي يعطيه ويكونه الإيديولوجيا للأحزاب السياسية إنّما تأتي من إنها تقوم بمهمة أساسية في موضوع تكوين الرابط الحي والنشط ما بين الفرد أو الأفراد والأفكار السياسية، وذلك من خلال تحقيق مفهوم الإنتماء، فالاحزاب الماركسية ومن خلال شكل الوحدة الأساسية الخاصة بها والتي هي الخلية، تقوم بـ"التأطير الضيق على المستوى النضالي، ينتج بالأساس وظيفة قائمةً على التربية السياسية الدوغمائية، ويكثر من أنماط تعويض المناضلين، وبالتالي فهو يقوّي تماهيهم وولائهم الأعمى تقريبًا للحزب"[3]. وهذه الظاهرة تتحول لدى بعض الأحزاب غير الماركسية(الليبرالية والمحافظة)إلى إنتاج شيء أخطر من تلك الدوغمائية(في حالة الأحزاب الماركسية)، هذا ما تحدث عنه(روبرتو ميشال)في بداية القرن الـ(20)، فقد"فسر في المونوغرافيا التي خصصها للحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني، كيف سعت النضالية الجماهيرية مضطرةً، إلى تمكين الأوليغارشية المهيمنة من كل السلطات، مولدةً لدى المناضلين من جراء ذلك، سلوك التبعية والخنوع، وقد برزت هذه الأوليغارشية كمجموعة متميزة مدافعة عن مصالحها الخاصة، وتدعي إحتكار عملية بلورة التعبير السياسي"[4].

لكن يجب الإشارة هنا إلى حقيقة رئيسة تكمن في أنَّ العامل الإيديولوجي ذلك، إنَّما يعمل من خلال قدرته على خلق الوعي السياسي لدى الأفراد والجماعات والطبقات الاجتماعية التي تتوجه نحوهم بهدف التأثير عليهم للإنخراط في الحياة السياسية بشكل عام، والقضايا والمسائل السياسية الفرعية بشكل خاص. هكذا يظهر"أنَّ مفهوم الوعي السياسي يوضح هذا الدور الذي تقوم به الإيديولوجيات توضيحاً كافياً. إنَّ كل موقف سياسي جزئي

---

[1]) ميشال هاستينغ، الإنتخابات الأولية والخيال الديمقراطي الجديد، القانون العام وعلم السياسة، مجلة، العدد/2، سنة/2007، بيروت، ص510.

[2]) موريس دوفرجيه،المؤسسات السياسيةوالقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى،المرجع السابق،ص75.

[3]) برتراند بادي، غي هيرمت، المرجع السابق، ص439.

[4]) المرجع نفسه، ص ص440،439.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

هو، في آن واحد، رد على وضع معين ظهر في الحياة الاجتماعية، وثمرة نظرة كلية إلى السلطة وعلاقاتها بالمواطنين والنزاعات التي تقوم حولها، وهذه النظرة الكلية هي بعينها الوعي السياسي"[1].

في هذا السياق هناك نقطة مهمة تتمثل في إنَّ أهمية الثقافة السياسية بالنسبة للسلوك السياسي تظهر أكثر جلية و وضوحاً من خلال دراسة الاحزاب كمقيّد للسلوك السياسي، بل تتعداه إلى أكثر من ذلك، فعندما تؤدي هذه الثقافة وفي حالة وجودها في إطار نشط و مستوى جيد، إلى شروع المواطنين للفعالية أو العمل السياسي من خلال إقامة الروابط مع الاحزاب السياسية، إذ يذهب البعض بالقول بأنَّ الذي يفسر إنتماء الناس السياسي إلى أي جماعة رئيسة أو حتى إلى تبني قيماً سياسية خاصة، يكمن في كيفية ومستوى تنشئتهم على ثقافات سياسية أو ثقافة سياسية محددة[2]. يظهر من ذلك بأنَّه عندما يتحقق عملية تنشئة الأفراد أو الجماعات على ثقافة سياسية معينة، فإنَّ ذلك يؤدي إلى أن ينتهجوا سلوكاً سياسياً معيناً عادة ما يكون في إطار العمل أو الفعالية داخل الاحزاب السياسية.

وبهذا الصدد يمكن الإشارة إلى النموذج السائد في واقع الحياة الحزبية في الولايات المتحدة الأمريكية، فعند بحثه عن الشيء الذي يؤدي دوره السلبي على السلوك السياسي للمواطنين ــ في الولايات المتحدة ــ وبالتالي ساهم في أن يكون الأحزاب الرئيسة في هذا البلد عامل تقيّد في ممارسة مواطنيه لسلوكهم السياسي، تمكن{دو توكفيل}من إماطة اللثام في النمط المهيمن للحياة الحزبية في(USA)، إذ"عندما تُكتَب الغلبة لحزب سياسي في الولايات المتحدة يستولي هذا الحزب على سائر مواقع السلطة العامّة، فيحتلّ مؤيدوه المقرّبون سائر الوظائف ويسيطرون على سائر القوى المنظّمة،...،فعلى الأقلية أن تواجه القوّة المادية التي تضطهدها بكلّ ما اجتمع لديها من قوّة معنوية. وبذلك تواجه بالخطرِ خطراً أشدّ وأقوى"[3]. وفي هذا إشارة واضحة وقوية إلى الدور السلبي للحياة الحزبية في هذا البلد الذي بالنتيجة يؤثر على السلوك السياسي للمواطنين من خلال دفعهم إلى الإبتعاد في الحياة السياسية والتي يتجلى بوضوح في ضعف المشاركة السياسية لنسبة كبيرة من المواطنين والتي سنوضحها فيما بعد.

في السياق نفسه ومن خلال الإحاطة التامة بوظائف الأحزاب والقوى السياسية نستطيع الوصول إلى معرفة أكثر حول كيفية حدوث الترابط وأواصر الصلة والتفاعل للأفراد والجماعات بالحياة السياسية بشكل عام والنظام السياسي القائم في مجتمعاتهم بشكل خاص، والحديث عن ذلك يطلب منا الحديث عن "كيف عمل الاحزاب على الحفاظ على ناخبيه من خلال تقوية الإتصال بين المناضلين والجماهير، وهذا أدى إلى تكوين الوعي السياسي للناخبين"[4]. وهذه هي وظيفة الدمج الاجتماعي، الوظيفة الرئيسة للأحزاب والتي عن طريقها تحول الأحزاب إلى " أجسام متوسطة بين المواطنين والسلطة، فالمناضلون يعرفون النائب الذي يعرف بدوره الوزير. هكذا ينشأ إتصال محدود بالتأكيد، لكنه يسمح بتجاوز العلاقة البسيطة بين الأمر والطاعة"[5].

وكجزء من تحقيق وتطبيق وظيفة الدمج الاجتماعي تلك في الواقع الفعلي للمجتمعات الليبرالية المعاصرة، نشير إلى تلك المحاولة التي قاما بها كل من حزب العمال وحزب المحافظين البريطانيين على مفهوم المشاركة السياسية وذلك من خلال قيام كل منهما على الحِدّة بإدخال صيغة معدلة لمفهوم المواطنة ــ versions of citizenship ــ، وهذا" التعديل الجديد لمفهوم المواطنة يمثل إنحرافًا كبيرًا للمفهوم المعمول به سابقًا، فحزب المحافظين وتحت قيادة(جون ميجر) قد أتى بمفهوم" إتفاقية المواطن[6] ــ Citizens Charter ــ والذي تقدم قياس موحد للخدمات العامة مثل المستشفيات وطرق سكك الحديدية. وبذلك، فإنهم قد أتوا بتعريف جديد لواجبات

---

[1]) موريس دوفرجيه،المؤسسات السياسيةوالقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى،المرجع السابق،ص100.
[2]) ستيفن دي تانسي، علم السياسة الأسس،ت:رشا جمال،ط1،الشبكة العربية للأبحاث والنشر،بيروت،2012، ص188.
[3]) ألكسي دوتوكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ت:بسام حجار،ج2،ط1،معهد الدراسات الاستراتجية، بيروت، 2007، ص43.
[4]) موريس دوفرجيه،المؤسسات السياسيةوالقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى،المرجع السابق،ص77.
[5]) جان ماري دانكان،المرجع السابق،ص271،272.
[6]) مما يجدر ذكره بهذا الصدد هو أن تفسير(حزب العمال) لمفهوم"المواطنة"والذي صاغه(توني بلير)يقوم على"أنه يجب خلق المواطن النشط،وذلك من خلال دعم الحكومة للقطاع التطوعي، بحيث عن طريقه نكون أمام وضعية يسود فيها نمط مهيمن من المواطنين وهو نمط المواطن المنتج والمشارك في المجتمع وليس المواطن المهمش". Kevin Harrison, Tony Boyd, Understanding Political ideas and movements, first published, Manchester University Press, 2003, p,132.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

ومهام المواطن بصفته مستهلك للخدمات أكثر من أن يكون مواطن مشارك نشط للعمل في المجتمع السياسي"[1]. وهذا المفهوم للمواطن النشط يؤثر على ممارسة المواطن في هذا البلد لسلوكه السياسي وذلك من خلال طرحه لطبيعة ونمط الواجبات الأساسية للفرد فيها وفي غيره من مثيلاتها من الليبراليات المتقدمة، هذا ما نلمسه بوضوح عندما نعرف بأن"مفهوم المواطن النشط هو الشخص غير المبالي بما ينتقده، فإننا نعرف بأنه من الصعوبة بمكان أن نجد شخصًا يدافع عن جاره السيء، ومن جانب آخر، نكون أمام مشكلة من الذي يقوم بمبادرة وضع خطة عمل بها منفعة الناس، الدولة أم اللجان المتطوعة؟. فالتنسيق الشديد بين الدولة وهذه اللجان، ممكن أن يؤدي إلى حرمان أعضائها من حق إمتلاكهم لها. إذ إن الواجب الرئيسي لهذه اللجان المتطوعة تتمثل في أن يكونوا مراقبين على قوانين الدولة، فإذا كان إنتقاداتهم ليس في مكانه، فحينها يجب على الدولة تغريمهم أو قطع ما تقدمها لهم من تمويل، ومن ثم إبعادهم عن شؤون الحكم"[2]. عليه يظهر كيف أن مشروع كهذا من قبل ذينك الحزبين الرئيسيين في بريطانيا، سوف يؤثر وبقوة على واقع سلوك السياسي للفرد في هذه المجتمعات، وذلك من خلال تحويل المواطن من مشارك نشط في العملية السياسية إلى مجرد مواطن متطوع ضمن اللجان الخيرية.

بناء على ما تقدم يمكن القول بأن تلك السياسات والأعمال المتبعة من قبل الأحزاب والقوى السياسية الرئيسة (أحزاب السلطة) في الليبراليات المعاصرة، قد تمخض عنها ردود فعل سلبية وإمتعاض شديدين لدى المواطن فيها، تتم التعبير عنها في ممارسة سلوكه السياسي كما بحثه{ميشال هاستينغ}حيث حدد أبرز ملامح ومؤشراته في الآتي[3]:ــ

1ــ عدم المشاركة أو المقاطعة الكونكريتية للمشاركة في الإنتخابات، ولا سيما من قبل الفئات التي كانت وإلى أمس قريب لهم مشاركة فعالة، ومن أمثلتهم أصحاب الشهادات والمعلمين.

2ــ ضعف الإنتماءات السياسية.

3ــ إستخدام التصويت كعمل ونشاط ثأري.

يظهر مما تقدم بأنَّ الحياة السياسية في الدول الليبرالية المتقدمة تسير في إتجاه قد جعل من السلوك السياسي للفرد فيها تعاني من ضعف وجمود كبيرين، أي بقدر ما قوّت دور النخبة السياسية وصعدت إلى السلم الأعلى لمراكز القرار السياسي في هذه الليبراليات، فإنَّ المشاركة السياسية للمواطن ضعفت وهبطت إلى مستويات أدنى في العملية السياسية. وهذا يحمل في طياتها جملة من المعاني والدلالات القوية على ضعف العلاقات الاجتماعية للفرد والإتجاه إلى المزيد من العزلة السياسية والاجتماعية، وذلك إنما تؤكد على واقع التهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي تبتلي منها الأفراد في تلك المجتمعات. عليه فإنَّ هذا الضعف في العلاقات الاجتماسياسية وهذه العزلة السياسية والتهميش المترتب عليهما على الصعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، قد أثرت بشكل كبير على واقع السلوك السياسي للمواطنين بحيث أصبح أكثر تقيّدًا ومقولبًا لتضع بذلك علامات إستفهام بارزة على واقع القيم والمباديء الأساسية لهذه النظم الليبرالية.

الخاتمة:ـ

تعد السلوك بشكل عام والسلوك السياسي بشكل خاص من الأفعال والتصرفات الأساسية التي يتصدر عنها مواقف الناس في خضم تفاعله مع محيطه السياسي، وهذه المواقف يتحكم بها جملة مؤثرات رئيسة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية ونفسية وألخ.. ، هذا ما جعلت منه من المواضيع المهمة والحيوية في مادة علمي السياسة والإجتماع السياسي. إنطلاقًا من أن أفعال كل فرد ومن ثم مواقفه يوجهها ويبلورها محددات رئيسة، أهمها تكمن في الثقافة السياسية والإجتما-اقتصادية والفكرية الإيديولوجية، تترتب على ذلك بأن الأفراد واقعون تحت تأثيرات مباشرة وغير مباشرة لعناصر مجمل العملية السياسية في مجتمعاتهم. لقد أصبح هذه الحقيقة أكثر ترسخًا وسائدًا في المجتمعات السياسية الحديثة والمعاصرة، ولا سيما تلك التي قامت على مبادء الليبرالية والتي تطلق عليهم بالديمقراطيات التمثيلية، وتشكل مبدأ الحقوق والحرية الفردية من أهم تلكم المباديء، وهذا المبدأ يستوجب ويتطلب ضرورة مشاركته(أي الفرد)في عملية إدارة شؤون مجتمعه التي تشكل بمجملها النظام السياسي القائم في تلك المجتمع.

---

[1])Kevin Harrison, Tony Boyd, op, cit, p,132.

[2])Ibid.

[3]) ميشال هاستينغ،المصدر السابق،ص510.

ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

إن تلك المشاركة للفرد في إدارة شؤون مجتمعه(عملية صنع القرارات السياسية)ترتبط بشكل وثيق ومباشر بأنماط وطبيعة سلوكه السياسي والذي هو بمثابة الموجه الرئيس لأغلب نشاطاته وأفعاله السياسية سلبًا وإيجابًا، وبهذا فإن له دوره الرئيس والبناء في واقع الحياة السياسية، لا سيما في المجتمعات المعاصرة والمتقدمة ديمقراطيًا. هذه الحقيقة تتضح أكثر في الدول الليبرالية المعاصرة عمومًا، والمتقدمة أو الراسخة منها خصوصًا، والتي وكما سبقت ذكرها قامت الأنظمة السياسية فيها على جملة مبادء أساسية تجسد دور الفرد في بناء وإدارة مجتمعه السياسي، لكننا نجد بأن هذا الدور، والذي هو الإطار العام لسلوك الفرد السياسي، هو أسيرة محددات رئيسة جعلت من ممارسة هذا السلوك رهينة لها. لقد ساهمت طبيعة وواقع تلك المحددات في الليبراليات المعاصرة في بلورة المزيد من الإرتدادات والتراجعات الكبيرة على صعيد سلوك الفرد السياسي فيها، والتي تقف من ورائها أنظمة الحكم في هذه المجتمعات نفسها، وذلك من خلال آلياتها الرئيسة والمعتمدة لديها في إدارة النظام السياسي فيها، وتعد الآلية الإنتخابية والاحزاب السياسية من أهم تلك الآليات التي تتبناها وتعتمدها أنظمة الحكم في هذه المجتمعات الليبرالية .

المراجع والمصادر

أولا: الكتب العربية

1- أحمد فقيه، أنثروبولوجيا سارتر والماركسية، دار الفارابي، بيروت، 2010.
2ـ ألكسي دوتوكفيل، الديمقراطية في أمريكا،ت،بسام حجار،ج2،ط1،معهد الدراسات الاستراتجية ، بيروت، 2007.
3ـ أنطوني جيدنز، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، ت:أديب يوسف شيش، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق.
4ــ إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ت: د.محمد حسين غلوم، سلسلةكتب عالم المعرفة، الكويت، 1999.
5ــ برتراند بادي، غي هيرمت، السياسة المقارنة، ت:د.عزالدين الخطابي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2013.
6ــ تشارلز تايلر، المتخيلات الاجتماعية الحديثة، ت: الحارث النبهان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.
7ــ جابريل ايه ألموند و جي بنجهام باويل،السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر،ت،هشام عبدالله،ط1،الدار الأهلية للنشر والتوزيع،عمان،1998.
8ــ جان ماري دانكان،علم السياسة،ت،د.محمدعرب صاصيلا،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ،1998.
9ــ جورج بالانديه، الإنتروبولوجيا السياسية،ت،علي المصري،ط2،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت،2007.
10ــ جورج بوردو، الدولة، ت:د.سليم حداد، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985.
11ــ جون ديوي، الحرية والثقافة، ت:أمين مرسي قنديل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.
12ــدارن بارني، المجتمع الشبكي، ت:أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.
13ـ دايفد باتريك هوتون، علم النفس السياسي، ت: ياسمين حداد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.
14ــ ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، ج2، ت:فاضل جتكر، معهد الدراسات الاستراتجية، بغدادـ بيروت، 2007.
15ــ دومينيك شنابر، كريستيان باشولييه، ما المواطنة، ت: سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016.
16ــ روبرت أ.دال، عن الديمقراطية،ت: سعيد محمد الحسنية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2014، ص117.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

17ــ ريتشارد سويدبرغ، مباديء علم الاجتماع الاقتصادي، ت:جهاد الترك، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019.
18ــ ريتشارد سينيت، ثقافة الرأسمالية الجديدة، ت:عبدالرحمن أيّاس، دار الفارابي، بيروت، 2008.
19ــ سايد مطر، مسائل التعدد والإختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.
20ــ ستانلي رينشون،جون دوكيت، علم النفس السياسي، ت:عبدالكريم ناصيف، ط2، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 2019.
21ــ ستيفن ديلو، تيموثي ديل، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ت: ربيع وهبه، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.
22ــ ستيفن دي تانسي،علم السياسة الأسس،ت،رشا جمال،ط1،الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2012.
23ــ د.صادق الأسود،علم الإجتماع السياسي،مكتبة السنهوري،بغداد،1990.
24ــ صموئيل هانتنغتون، النظام السياسي لمجتمعاتٍ متغيرة، ت:سمية فلو عبود، ط2، دار الساقي، بيروت، 2015، ص19.
25ــ فليب برو، علم الاجتماع السياسي،ت،د.محمد عرب صاصيلا، ط3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
26ــ كيت ناش، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة، ت:د.حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2013.
27ــ لاري دايموند ومارك ف. بلاتنر، الديمقراطية ـ أبحاث مختارة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2016.
28ــ لورانس غراهام وريشتارد فاركاس،وآخرون،السياسة والحكومة،ت،د.عبدالله بن فهد عبدالله اللحيدان،النشر العلمي والمطابع، الرياض،2000.
29ــ د.ماجد موريس إبراهيم، سيكولوجية الديمقراطية،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2016.
30ــ مايكل ج. ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، ت: محمد هناد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.
31ــ موريس دوفرجيه، علم الاجتماع السياسي،ت:د،سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2001.
32ــ موريس دوفرجيه،المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى،ت: د.سعد جورج، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت .
33ــ هوغ لاغرانج، نكران الثقافات، ت: سليمان رياشي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص248.

ثانيًا ـ الدوريات:

34ــ أيمن البوغانمي، الديمقراطية:بين سرديتها الإيديولوجية وواقعها الليبرالي، الباب(مجلة)، العدد(13)، ربيع 2019، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط.
35ــ ميشال هاستينغ،الإنتخابات الأولية والخيال الديمقراطي الجديد،مجلة القانون العام وعلم السياسة، العدد (2)، سنة(2007)،بيروت.
36ــ ميشيل روزنفيلد، "الحق والديمقراطية" مؤلف مرجعي، مجلة القانون وعلم السياسة، العدد(6)، السنة/ 2007، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

ثالثًا ــ الرسائل والأطاريح الجامعية:

37ــ أحمد محمد إبراهيم السويلم، دور الاحزاب السياسية في الإنتخابات البرلمانية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.

رابعًا: الكتب الانجليزية

38- Alan Finlayson, Democracy and Pluralism, first published, Routledge, USA & Canada, 2010, p.38.
39- Kevin Harrison, Tony Boyd, Understanding Political ideas and movements, first published, Manchester University Press, 2003.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

References

- **First: Books:**

1- Faqieh Ahmed, Sorter's Anthropologies & Marxism, Dar-Alfarabi, 2010, Beirut.

2- Alexis de Toequeville, The Democracy in America, Translate: Bassam Hajare, 2d ed, The Strategic Study Institute, 2007, Beirut.

3- Anthony Giddens, Capitalism and Modern Social Theory, Translate: Adeeb Yusif Shiesh, Dar Al-taqwien for printing, translating & publishing, Damascus.

4- Eeyan Kreeb, The social Theory from Barsomz to Habermas, Translate: Dr. Mohammed Hussen Elwom, Allam Al-Maarifa, 1999, Alkwait.

5- Bertrand Badie and Guy Hermert, The Compare Political, Translate: dr. Ezaddeen Al-Khitaby, Arabian Organization for Translating, 2013, Beirut.

6- Charles Taylor, Modern Social Imaginaries, Translate: Al-Hars Al-nebhan, Arab Center for research & Policy Studies, 2015, Beirut.

7- Gabriel A. Almond and G.Bingham Powell JR, Comperative Politics Today a World Vew, Translate: Hesham Abdulla, Al-dar Al-Ahlyea for Publishing & Distributions, 1998, Amman.

8- Jean-Marie Denquin, Political Science, Translate: Dr. Mohamed Arab Sasila, Al-Jamia Institution for studies, Publishing & Distributions, 1997, Beirut.

9- Georges Balandier, Political Anthropologies, Translate: Ali Al-Misry, Al-Jamia Institution for studies, Publishing & Distributions, second print, 2007, Beirut.

10- George Bordeau, The State, Translate: Salim Hadad, Al-Jamia Institution for studies, Publishing & Distributions, second print, 1985, Beirut.

11- John Dewey, Liberty & Culture, Translate: Amen Murcey Qandel, Al-haeia Al-Missrya Al-Amma for Books, 2010, Al- Cairo.

12- Darin Barney, The Network Society, Translate: Anwar Al-Jamawey, Arab Center for research & Policy Studies, 2015, Beirut.

13- David P. Houghton, Political Psychology, Translate: Yasamen Haddad, Arab Center for research & Policy Studies, 2015, Beirut.

14- David Held, Models of Democracy, Translate: Fazel Jetkar, Strategic Study Institute, 2007, Beirut.

15- Dominique Schnapper & Christian Bachelier, What the Citizen?, Translate: Sonia Mahmud Najja, National Center for Translating, 2016, Cairo.

16- Robert A. Dahl, About Democracy, Translate: Sayed Mohamed Al-Husnia, All Prints Distribution & Publishers, 2014, Beirut.

17- Richard Swedberg, Principles of Economic Sociology, Translate: Jihad Al-Turk, Arab Center for research & Policy Studies, 2019, Beirut.

18- Richard Sennett, Culture of the New Capitalism, Translate: Abdulrahman Ayass, Dar Al-Farabye, 2008, Beirut.

19- Sayed Matar, Pluralism and Difference in Liberal Western Societies, Arab Center for research & Policy Studies, 2015, Beirut.

20- Stanley Renshun & John Dokit, Political Psychology, Translate: Abdulrahman

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.18.2022.303
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (18) December 2022 العدد (18) ديسمبر 2022

Nasef, Dar Al-taqwien for printing, translating & publishing, 2d Edition, 2019, Damascus.

21- Steven Delue and Timothy Dale, Political Thinking Political Theory, Translate: Rabbie Wahba, National Center for Translating, 2010, Cairo.

22- Stephen D. Tansey, Politics: the Basics, Translate: Resha Jamal, Arab Network for research & Publishing, 2012, Beirut.

23- Dr. Sadeq Al-Aswad, Sociology Political, Sanhorey, 1990, Baghdad.

24- Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Society, Translate: Sumaeya Flu Abwud, Dar Al-Saqey, 2d Edition, 2015, Beirut.

25- Philippe Broud, Sociology Political, 3d Edition, Al-Jamia Institution for studies, Publishing & Distributions, 2014, Beirut .

26- Kate Nash, Contemporary Political Sociology, Translate: Dr. Haedar Haj Esmaeel, Arabian Organization for Translating, 2013, Beirut.

27- Larye Dayemond & Mark F. Blatter, Democracy: A Reader, All Prints Distribution & Publisher, 2013, Beirut.

28- Lawrence Graham, Richard P. Farkas & etc.., Politics and Government, Translate: Dr. Abdulla ibn Fahd Abdulla, King Sauwd University, 2000, Al-Ryaz.

29- Dr. Majed Moris Ebrahim, Democracy Psychology, Al-haeia Al-Missrya Al-Amma for Books, 2016, Al- Cairo.

30- Michael J. Sandel, Liberalism and the Limits of Justic, Translate: Mohammed Hyenad, Arabian Organization for Translating, 2009, Beirut.

31- Maurice Duverger, Sociology Political, Translate: Saleem Hadad, 2d Edition, Al-Jamia Institution for studies, Publishing & Distributions, 2001, Beirut.

32- Maurice Duverger, Institutions Politics, Translate: Dr. George Saad, Al-Jamia Institution for studies, Publishing & Distributions, 1992, Beirut.

33- Huges Lagrange, The Deney Culture, Translate: Sleman Rayashy, Arab Center for research & Policy Studies, 2016, Beirut.

Second: The Journals

34- Aiman Al-Boghanmye, Democracy: between It's Idiological Fictions and It's Liberally reality, Albab (journal), issue (31), Mominon Without Borders Institute, Al-Ribat.

35- Michal Hastings, early Election and New democracy imagination, Public Law and Political Science (journal), issue (2), 2008, Al-Jamia Institution for studies, Publishing & Distributions, 2008, Beirut.

36- Michel Rosenfeld, Democracy and Right, Public Law and Political Science (journal), issue (6), Al-Jamia Institution for studies, Publishing & Distributions, 2007, Beirut.

Three: Theses and University Dissertations

37- Ahmed Al-Suaylim, The Political Parties Role in Parlemanian Elections, Doctoral Thethis, Al-Tanta University, Egyptian Arabic Republic.